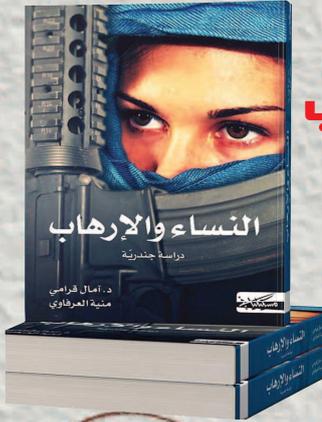


نشرية تصدر عن
مركز المرأة العربية للتدريب
والبحوث - كوثر

ديسمبر - كانون الأول - 2017

عدد - 67

كوثر: بنات



صدر حديثاً:
النساء والإرهاب

دراسة «جندرية»
للصحفية منية العرفاوي
والباحثة آمال القرامي

جائزة ليزيسترانا للتسوية السلمية للنزاعات عبر الوساطة:
**نساء ورجال في خدمة المصالحة
والعيش المشترك في سلام**



القاضية جريدة قيعة
القضاء
سيكون مهنة المرأة المستقبلية

الكاتب والمؤرخ ومؤسس برنامج «المتوسط 21» محمد نذير عزيزة لـ «كوثريات»:
تونس تنقصها «الديبلوماسية الثقافية»
وننتظر تفاعلا من الجهات الرسمية التونسية



د. سكينه جوراوي

المديرة التنفيذية

والوطني. كما واصل «كوثر» اهتمامه بموضوع التصدي لكل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك من خلال أنشطة البحث والتدريب والدعوة. وفي مجال التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات واصل «كوثر» مشاريعه القائمة في عدد من الدول العربية والدول الإفريقية غير العربية. ويعتبر الشمول المالي أحد أسس التمكين الاقتصادي، لذلك أولاه المركز ما يستحقه من أهمية ونفذ مشروعين في المجال لفائدة النساء والشباب بكل من فلسطين وتونس.

وضمن البيئة الداعمة على مستوى السياسات والمؤسسات، اهتم «كوثر» بموضوع دور النساء المهنيات في سلك القضاء، بالشراكة مع المنظمة العالمية لتطوير القانون، كما انخرط في مبادرات وشراكات استراتيجية بهدف تعزيز التشريعات الضامنة لحقوق النساء والفتيات.

وما انفك «كوثر» يعمل على تطوير آلياته المؤسسية الداعمة، فقام بتطوير «بيت كوثر المرجعي لتبادل المعلومات حول النوع الاجتماعي» بفضل دعم برنامج الخليج العربي للتنمية «الأجندة». ويمثل البيت المرجعي لتبادل المعلومات مظلة للمنصتين الإلكترونيتين: «البوابة الإلكترونية لحقوق القانونية والإنسانية للنساء والرجال» و«المركز الإلكتروني للمعلومات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي» اللتين تم تصميمهما وتطويرهما بمساندة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

كما يواصل العمل والمناصرة ضمن الشبكات العربية والإقليمية المتخصصة كشبكة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، والمرصد العربي للعلوم الاجتماعية ومؤسسة نساء المتوسط FFEM وشبكة الجامعات الفرنكفونية AUF...

ولابد من التذكير ختاماً إلى أن كل برامج ومشاريع «كوثر» ترمي إلى المساهمة في إرساء بيئة أكثر أماناً للنساء والفتيات، حيث يجتهد جميع الفاعلين في الحد من الصراعات والنزاعات، وتكون للنساء أدوار أهم في إحلال الأمن والسلام بمشاركة الرجال. وإيماناً منه بأهمية هذه الغاية، توج «كوثر» إنجازات 2017 بانخراطه في بادرة شبكة Med 21 لإطلاق جائزة «ليزيستراتا» للتسوية السلمية للنزاعات عبر الوساطة التي تمنح سنوياً للأشخاص الذين ساهموا عبر الوساطة في التسوية السلمية للنزاعات في بلدان البحر الأبيض المتوسط وفي باقي أنحاء العالم. ●

تميزت سنة 2017 بكونها سنة الانطلاق في تنفيذ خطة عمل خماسية جديدة تتواصل حتى سنة 2021، جعل مركز «كوثر» من خطة التنمية المستدامة 2030 بأهدافها السبعة عشر وأبعادها الرئيسية الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إطارها المرجعي العام.

وضمن هذه الخطة، حدد مركز «كوثر» أولويات عمله وتدخلاته لتشمل بالأساس تحقيق تموقع أفضل كمؤسسة مرجعية في النوع الاجتماعي، وذلك في اتجاه تحقيق رسالته المتمثلة في مزيد دعم برامج مناصرة تغيير الإطار التشريعي والمؤسسي ليكون مسانداً لقضايا النساء والفتيات، وتقديم صورة حقيقية وغير مغلوطة عن أدوار النساء وأوضاعهن في المنطقة العربية وخارجها.

على مستوى البحث، قام «كوثر» بإنتاج المعرفة ذات العلاقة بأوضاع المرأة والحقوق والتنمية، وحرص على العمل في شراكة مع مؤسسات وهيئات علمية وبحثية مرموقة. فبلغت إصدارات عام 2017 خمسة إصدارات أضيفت إلى رصيده من المنشورات والإصدارات الذي تجاوز المائة إصدار.

وعلى مستوى التدريب، شملت أنشطة تعزيز القدرات أكثر من 600 شخصاً من بين ناشطي المجتمع المدني والنساء والإعلاميات والإعلاميين وممثلي وممثلات الهيئات الحكومية، عبر ورش عمل ودورات تدريبية حول النوع الاجتماعي والتنمية، والتمكين الشامل للمرأة والفتاة، والشمول المالي، والتصدي للعنف القائم على النوع، والتطوير الكمي والنوعي للمشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة... وبفضل خبرته، آمن المركز المساندة الفنية في مجالات اختصاصه للكثير من الشركاء والمؤسسات الوطنية والإقليمية بالمنطقة من خلال إنجاز تقارير بحثية أو تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية...

وقد أمكن لمركز «كوثر» أن ينفذ حزمة من المشاريع ضمن محاور عمله الأساسية الثلاثة: التمكين الشامل للنساء، وتعزيز دور المرأة في تحقيق استدامة البيئة، وبيئة مشجعة على مستوى السياسات والمؤسسات من أجل ممارسة المرأة لحقوقها الإنسانية. فعلى مستوى التمكين الشامل للنساء سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، كثف المركز العمل من أجل تعزيز التمكين الشامل للمرأة، وقد تولى إنجاز العديد من البرامج والأنشطة للمساهمة في دفع مشاركة المرأة العربية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة الفاعلة في إدارة الشأن المحلي

في البدء كلمة

كما دأبنا في آخر عدد «كوتريات» من كل سنة، تأخذ برامج مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» ومشاريعه الصدارة من حيث الاهتمام والمتابعة، من أجل مزيد التعريف بمجالات تدخلنا وبآخر مستجداتنا على مستوى البحث والتدريب والتشبيك والحشد والمناصرة. وهي مختارات لبعض المشاريع والبرامج، إذ لا يتسع المجال ضمن صفحات النشرة للتعريف بكل ما ننفذه من أنشطة وفعاليات على مختلف الأصعدة: وطنيا وعربيا وإقليميا ودوليا.

لبنى النجار - كوثر

ولم يكن من محض الصدفة أن يتضمن هذا العدد من نشرية «كوتريات» ثلاثة محاور رئيسية من محاور اهتمام وعمل مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» ألا وهي المرأة والسلام، والمرأة والعدالة، والمرأة والإرهاب. وهي في رأيي ثلاثة محاور مترابطة أشد الارتباط، حيث لا سلام في ظل تفشي الإرهاب وفي ظل عدم سيادة العدالة ودولة القانون.

وعلاوة على ذلك، تحيل هذه المحاور أيضا إلى بعض مجالات عمل المركز المتجددة، التي انطلق «كوثر» في الاهتمام بها والتعمق فيها في سياق ملاءمة برامجها لمختلف التطورات التي عرفتها بلدان المنطقة العربية في السنوات القليلة الماضية، وكذلك تماشيا مع خطته الاستراتيجية الجديدة. إذ تشهد بلدان المنطقة وإن بدرجات متفاوتة تنامي ظاهرة الإرهاب وتعدد الصراعات والنزاعات متخذة أشكالاً وأبعاداً شتى، فأضحى سلام العالم والمنطقة مهدداً بشكل كبير وخطير. وهو واقع سريع التغير ما يجعله أحوج ما يكون لبيئة مواتية لتمكين النساء بالاستناد إلى قوانين وتشريعات وأنظمة ترسم على قدم المساواة أدوار وأوضاع النساء والرجال معا داخل الأسرة وفي المجتمع.

وإذا ما أمعنا النظر أيضا في أهداف مركز «كوثر» التي يعمل جاهدا من أجل تحقيقها، فإننا سنجدها ترمي من خلال مختلف البرامج والمشاريع إلى المساهمة في إرساء بيئة أكثر أمانا للنساء والفتيات، حيث يعمل كل الفاعلين والمتدخلين على الحد من الصراعات والنزاعات، وتحقيق المساواة وترسيخ العدالة. لذلك ركزت حزمة من برامج المركز على قضايا المرأة والأمن والسلام، ومناهضة التطرف العنيف، وعلى الحد من أهم العقبات التي ما تزال تحول دون التمكين الشامل للنساء والفتيات والشباب، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

ولئن يحرص المركز على أن تكون نشرية الدورية «كوتريات» نافذة نحو مزيد التعريف بمجالات عمله وتدخلاته، فإنه يحرص كل الحرص أيضا أن تظل منبرا إعلاميا تنمويا يفسح المجال أمام الصحافيات والصحافيين العرب للكتابة حول أهم القضايا المتصلة بواقع وأوضاع النساء في مختلف البلدان العربية ●

جائزة ليزيسترانا للتسوية السلمية للنزاعات عبر الوساطة

نساء ورجال في خدمة المصالحة والعيش المشترك في سلام

لبنى النجار - كوثر

في عالم تنخره الحروب والصراعات، دائماً ما تدفع النساء فاتورة انعدام الأمن ونتائج الحروب والأزمات غالباً، في الوقت الذي يأخذن زمام المبادرة بأنفسهن لإحلال السلام. ويحفظ التاريخ أسماء نماذج مشرقة وخالدة لنساء ساهمن على مر العصور في وقف سفك الدماء ونبد العنف والكرهية من أجل عيش حياة آمنة ومستقرة. وممن يذكرهن التاريخ، «ليزيسترانا» التي يختصر اسمها أهمية دور المرأة على مر العصور في مكافحة الحروب وحل النزاعات بالوسائل السلمية عبر الوساطة. هذه المرأة التي قادت نساء مدينتها للامتناع عن ممارسة الجنس مع أزواجهن كنوع من العصيان المدني واحتلال قلعة المدينة «الأكروبوليس»، وذلك بهدف وضع حد لحرب أنهكتهم وشعبهن. وبالفعل أثمرت جهود هؤلاء النسوة بانتهاء الحرب وبتوقيع معاهدة سلام بين الطرفين المتخاصمين.



تكمُن عظمة ما قامت به ليزيسترانا في تحالفها ليس مع نساء مدينتها فقط، بل مع غريماتها من أجل «الانتصار للخير» وإحلال السلام بين أثينا واسبرطة، وفي حشد النساء من الطرفين وتكوين تنظيم نسائي معارض ومواجهة الرجال ومناظرة رموز السلطة والمستشارين والانتهاج بإقناعهم عبر الحجج والبراهين بأهمية وقف الحرب. تقول ليزيسترانا وفقاً لمسرحية أريستوفانيس: «استمعوا إلي ما سأقوله لكم: لست سوى امرأة، لكن لدي حس سليم. الطبيعة لم تحرمني الذكاء. أنتم في أولمبيا، في ثيرموبوليس، في دلفوي (كم مكانا آخر سأذكره إذا أردت الإطناب)، رشوا المياه النقية نفسها على المذابح وشكلوا عائلة واحدة فقط...»

أيضاً تشهد حروباً ونزاعات متعددة، مما يستوجب فتح الباب للنقاش السلمي ولترسيخ قيم التسامح والانفتاح وقبول الآخر، وهي مسألة ليست سهلة بالمرّة. وتضيف موضحة «اعتقد ان النساء يتمتعن بمهارات التفاوض والدفع نحو السلام ونبد الحروب والصراعات، لذلك حملت الجائزة اسم امرأة ثارت ضد الحرب وفرضت، بفضل ذكائها وقدرتها على التفاوض، الأمن والسلام».

هذه القصة عن دور النساء في تسوية النزاعات ووقف الحروب، ألهمت المرصد المتوسطي لمشروع المتوسط خلال القرن الحادي والعشرين «MED21» للشراكة مع مركز «كوثر» في بعث جائزة سنوية للتسوية السلمية للنزاعات عبر الوساطة، واختير لها اسم «جائزة ليزيسترانا» التي تم إطلاقها للمرة الأولى في ديسمبر 2017.

جائزة «ليزيسترانا» بادرة هي الأولى من نوعها بالنسبة إلى مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر»، توجت أنشطته لسنة 2017، باحتضان بيت الحكمة في تونس حفل

وتؤكد الدكتورة سكينّة بوراوي مديرة مركز «كوثر» في هذا السياق أهمية الجائزة وذلك بالنظر إلى أن «منطقة البحر الأبيض المتوسط هي منطقة ثرية بالحضارات لكنها



وفقا لهذه الرؤية، تسلط الجائزة الضوء على المساهمة القيمة للأشخاص أو الأشخاص المعنويين الذين ساهموا عبر الوساطة، في التسوية السلمية للنزاعات في بلدان البحر الأبيض المتوسط وفي باقي أنحاء العالم. وتمنح الجائزة لشخصيات كرست حياتها لخدمة المصالحة أو منع الصراع، رغبة في العيش المشترك في كنف السلام.

وتشير مديرة مركز «كوثر» أن معنى الصراع أو النزاع «لا يقتصر فقط على الحروب بمفهومها التقليدي، وإنما يشمل كل ما له علاقة بقبول الآخر والتسامح والحوار والانفتاح على الآخرين وقبول الرأي المغاير بما يؤسس للسلم المجتمعي». وسبق لمركز «كوثر» أن نفذ عديد الدورات التدريبية حول مهارات الوساطة والتفاوض والاتصال اللاعنفى لفائدة كوادر المجتمع المدني إيماناً به بالدور الذي تضطلع به هذه الهياكل لترسيخ السلم المجتمعي ونبذ التطرف والحد من النزاعات.

في دورتها الأولى منحت جائزة «ليزيستراتا» لخمس شخصيات من شمال المتوسط وجنوبه ومن باقي أنحاء العالم، ومن تونس من ضمنها شخصية راحلة طبعت اسمها بفضل إسهامها في التسوية السلمية للنزاعات عبر الوساطة. فمن هم متوجو ومتوجات الجائزة؟

توزيع الجوائز بالشراكة أيضا مع مؤسسات مختصة في الوساطة هي معهد الآفاق والأمن بأوروبا «IPSE» ومعهد الوساطة Guillaume-Hofnung ومركز كدموس لحل النزاعات «CADMOS» ومعهد بحوث السلام «tapri» وبحضور شخصيات أكاديمية وإعلامية وممثلين وممثلات عن هيئات دبلوماسية ومنظمات أممية ودولية وإقليمية بالإضافة إلى مؤسسات حكومية.

تقول السيدة ميشال غيوم أفنونغ مديرة معهد الوساطة Guillaume-Hofnung الوساطة هي عملية إرادية لإنشاء أو إعادة إنشاء الرابط الاجتماعي للوقاية من النزاعات أو لحلها وتتم هذه العملية عبر اتصال أخلاقي يسعى من خلاله طرفان متخاصمان أو أكثر لتجديد الحوار قصد إيجاد حل لوضعهم بمرافقة طرف ثالث حر وغير متحيز هو الوسيط الذي يضمن احترام مصالح جميع الأطراف في كنف المساواة وسرية المبادلات بينهم...

وفي جانبها المعاصر، مازالت الوساطة في خطواتها الأولى لذلك يجب الحرص على أن تكون وسيلة لتربية الأجيال القادمة على المواطنة الديمقراطية وحقوق الإنسان لدحر النزاعات وإنهاء الحروب».

المتوجون بجائزة ليزيسترانا

عرفت بمشاركتها الفعالة ونزاهتها في عدة تحقيقات دولية كغرق العبارة استونيا في بحر البلطيق (1994 - 1996) والتحقيق في مقتل 600 شخص في نزاع البوسنة والهرسك (1996 - 1997) في تحقيق مقتل الجنود الفنلنديين بالحرب العالمية الثانية منذ عام 1997. كما عرفت أيضا بعملها كخبيرة للطب الشرعي في أحداث قرية راكاك بإقليم كوسوفو (1998 - 2000).

عملت كخبيرة الطب الشرعي مع الاتحاد الدولي للدفاع عن حقوق الانسان بالكامبيرون عام 2002، وتولت رئاسة فريق تقييم التقتيل الجماعي ببغداد. أصدرت أكثر من 70 مقالا علميا في مجالات البيولوجيا الجزيئية، علم الاحياء المجهرية، الطب الشرعي، طب الأسنان الشرعي والقانون الإنساني الدولي.



Communauté de
SANT'EGIDIO



مجموعة «سانت إيجيديو»، بدأت مجموعة «سانت إيجيديو» في روما في عام 1968 بهدف تحقيق التضامن وتقديم المساعدة الإنسانية للشعوب والفئات المتضررة من الحروب والنزاعات.

عدد من أعضاء المجموعة اضطلعوا بدور الوطاء الفاعلين والحقوقيين في الصراعات المستمرة لأكثر



الشيخ خالد بنتونس، ولد سنة 1949، صاحب مبادرة «اليوم الدولي للعيش معا في سلام» التي تبنيتها منظمة الأمم المتحدة في ديسمبر 2017. المرشد الروحي للطريقة الصوفية العلوية منذ سنة 1975، والرئيس الشري للجمعية الدولية للصوفية العلوية وللشفافة

الإسلامية بفرنسا التي أسسها سنة 1990. أسس سنة 1999 جمعية «أرض أوروبا» لتكون فضاء لقاء بين الإسلام والعالم الغربي يساهم في نشر الحوار والسلام والمصالحة. وهو أحد مؤسسي المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية سنة 2003.

عمل على تقديم مقترحات ملموسة بشأن القضايا الكبرى للمجتمع وساعد على إنشاء عدد كبير من الجمعيات والمنظمات الموجهة للشباب والسلام والبيئة وعلى وضع أسس للتفكير في سبل العيش معا بشكل أفضل من أبرزها المنظمة العالمية للصوفية العلوية سنة 2001.



الدكتورة هيلينا رانفا، خبيرة الطب الشرعي، حصلت على دكتوراه في علوم طب الأسنان من جامعة هلسنكي بفنلندا. تعمل حاليا محققة رئيسية بقسم الطب الشرعي في جامعة هلسنكي وعملت سابقا رئيسة فريق خبراء الطب الشرعي وخبيرة علم الاسنان الشرعي بالجامعة نفسها.



شغل عضوية لجنة الخبراء بالهيئة العليا لحماية أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي تأسست إبان ثورة 14 جانفي 2011 بتونس و كان ناطقا رسميا باسمها.

عضو لجنة الخبراء المعيّنين من قبل الحوار الوطني لدعم صياغة الدستور التونسي الجديد (2013 - 2014) ورئيس لجنة الخبراء المكلفة بصياغة مشروع قانون الانتخابات البلدية والجهوية.



الفقيه المنجي سليم، دبلوماسي ومناضل تونسي ولد في 1 سبتمبر 1908 وتوفي في 23 أكتوبر 1969. عين وزيرا للداخلية عام 1956 في حكومة الطاهر بن عمار وعلى إثر ذلك تكونت حكومة مستقلة برئاسة الزعيم الحبيب بورقيبة. تم تعيين المنجي سليم أول سفير لتونس بواشنطن وكندا ومندوبا قارا بمنظمة الأمم المتحدة.

انتخب عضوا في اللجنة الخماسية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول المسألة المغربية سنة 1956، وانتخب في جانفي 1957 نائبا لرئيس الجمعية العمومية للأمم المتحدة. بفضله انتخبت تونس في أكتوبر 1958 لعضوية مجلس الأمن بأغلبية 74 صوتا. وتكريما وتقديرا لجهوده أجمعت شعوب العالم يوم 20 سبتمبر 1961 على انتخابه رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة. ●

من عشر سنوات، كما هو الحال في موزامبيق، أو لأكثر من ثلاثين، كما هو الحال في غواتيمالا. تندرج قارة إفريقيا التي دمرتها الحروب، وكذلك البلقان، و عديد البلدان والمناطق الأخرى في مختلف أنحاء العالم، هي في صميم اهتمامات مجموعة «سانت إيجيديو» والتزاماتها الإنسانية.

كما اضطلعت مجموعة «سانت إيجيديو» بمبادرات إنسانية أخرى، على غرار تقديم المساعدة إلى اللاجئين وضحايا الحروب والمجاعات، في جنوب السودان وبوروندي وألبانيا وكوسوفو... ومساعدة الأشخاص المتأثرين بإعصار ميتش في أمريكا الوسطى أو تحرير العبيد، حيث لا تزال هذه الممارسة اللاإنسانية قيد الاستخدام.

الدكتور غازي الغرايري، السفير المندوب الدائم لتونس لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ولدى المنظمة الدولية للفرنكفونية.

يشغل خطة الأمين العام للأكاديمية الدولية للقانون الدستوري، درس القانون العام بجامعة قرطاج والمعهد الدبلوماسي ومعهد تونس للسياسة. رئيس كرسي الحوكمة والمؤسسات الحكومية بالمغرب العربي في المؤسسة الأوروبية-عربية وجامعة غرناطة. منسق المؤتمر الوطني لمقاومة العنف والإرهاب. خبير مستشار في إطار عملية كتابة الدستور في كل من اليمن وليبيا.



الكاتب والمؤرخ ومؤسس برنامج «المتوسط 21» محمد نذير عزيزة لـ «كوثریات» :

تونس تنقصها «الديبلوماسية الثقافية» ونتظر تفاعلا من الجهات الرسمية التونسية

سهير الشعباني - كوثر

محمد نذير عزيزة الكاتب والشاعر والمؤرخ ومؤلف العديد من الكتب حول الثقافات العربية الإفريقية والأوروبية، هو شخصية تونسية استثنائية أضافت للمشهد الثقافي الدولي. تقلد عديد المناصب المهمة إذ شغل خطة مدير الإعلام في منظمة الوحدة الإفريقية ومدير القسم الثقافي في منظمة اليونسكو لمدة 25 عاما، ورئيس الجامعة العربية الأوروبية حتى عام 2000، ومستشار أكاديمية الشعر في فيرونا. كما كان محمد نذير عزيزة مستشارا دبلوماسيا لوزارة الخارجية الإيطالية والمدير العام لمركز البحر الأبيض المتوسط، بروما قبل أن يؤسس برنامج المتوسط 21 عام 2010. السيد عزيزة تميز خاصة بتأسيسه لعدة جوائز دولية فهو فاعل رئيسي في الدبلوماسية الثقافية.



12 جائزة من اسطنبول إلى طليطلة

يتحدث محمد نذير عزيزة باعتراف عن «برنامج المتوسط 21»، الذي أسسه عام 2010 في روما، وهو عبارة عن شبكة تضم 12 جائزة لدعم تميز أشخاص طبيعيين ومعنويين ساهموا بشكل كبير في تعزيز التعاون في منطقة حوض المتوسط في مجالات عدة منها الفلسفة والاقتصاد والتصميم المعماري والتنمية الحضارية والترجمة والموسيقى والصحافة والأدب والعلوم الصحيحة. وهي تحمل أسماء شخصيات شهدها تاريخ حوض المتوسط، وبالتالي فإنها تجمع ما بين شواغل الحاضر وآفاق المستقبل دون نسيان جذور الماضي.

نجحت في قيادة إضراب نسائي عن ممارسة الجنس قصد الضغط على أزواجهن لوقف الحرب بين مدينتي أثينا وأسبرطة وفعلا توقفت الحرب فكانت رمزا للوساطة زمن النزاع والحرب.

وأضاف لشرية «كوثریات» أنه أسس هذه الجائزة مع عدة مؤسسات وأبرزها مركز «كوثر» الذي اختاره أول شريك مؤسس نظرا لاشتغاله على القضايا النسائية العربية وكذلك قضية السلام ثم اخترنا «كادموس» من لبنان و«تابري» من فنلندا بالإضافة إلى مؤسستين من فرنسا وهكنا كونا فريق مؤسسي هذه الجائزة. وقد اخترنا أن نقدم جوائز النسخة الأولى في تونس وفي بيت الحكمة تحديدا إثر اقتراح من السيدة سكينته بوراوي المديرية التنفيذية لمركز «كوثر».

وجائزة «ليزيستراتا» هي إحدى الجوائز التي أسسها الكاتب والمؤرخ والديبلوماسي السابق محمد نذير عزيزة ضمن برنامج المتوسط 21 بالشراكة مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر». وهي جائزة لمكافحة نساء ورجال الحوار، الذين كرسوا أنفسهم لخدمة المصالحة أو منع الصراع، ورغبة في العيش المشترك في كنف السلام.

«ليزيستراتا» جائزة للوساطة في المتوسط انطلاقا من تونس

اعتبر الديبلوماسي محمد نذير عزيزة أن جائزة «ليزيستراتا» هي تتويج لعدة جوائز أسسها برنامج المتوسط 21. و«ليزيستراتا» كانت الشخصية الرئيسية في رواية الإغريقي أريستوفانيس، وهي امرأة



تونس تنقصها «الديبلوماسية الثقافية»

يؤكد محمد نذير عزيزة على وجوب النظر في الكنوز الكامنة في تونس. «ففي السياسة الحديثة مثلا يمكن أن نذكر الديبلوماسية الراحل المنجي سليم وغيره، فلماذا ننسى هذه الكنوز؟»

ويضيف «أطمح إلى إهداء خدمة لوطني تونس ولدول الجوار في المتوسط وأقوم بمبادرة مهمة وهي الديبلوماسية الثقافية فهي مهمة جدا لصورة تونس في العالم ولإشعاع البلدان المتوسطية. لذلك أسست برنامج المتوسط 21 للاستلهام من تاريخنا وقوة قفزه لربط التاريخ بالحاضر وبالمستقبل وإحياء رموز مثل «حنبل» و«حانون» وهي شخصيات تمثل كنوز الموروث الحضاري لتونس. هذا الجهد الذي يفترض أن يجد تفاعلا واهتماما من الجهات والهيكل التونسية المعنية دون استثناء إلا أن تونس تنقصها الديبلوماسية الثقافية لتسويق صورتها في الخارج ولتقديم الصورة الحقيقية عن تونس الثرية بحضارتها وشخصياتها الخالدة والتي كانت وما تزال بلد الانفتاح والتسامح والتلاقح بين الحضارات».

في العصور الوسطى ومؤسس مدرسة طليطلة للترجمة. وستمنح هذه الجائزة في طليطلة وفي العام الموالي في الدار البيضاء ثم في السنة الثالثة ستمنح في كريمونا الإيطالية.

إصرار على إطلاق جائزة «حنبل» للدراست الاستراتيجية من تونس

لدى السيد محمد نذير عزيزة مشروع يرتبط أساسا بتونس وهو إطلاق جائزة للدراست الاستراتيجية تحمل اسم «حنبل» نظرا إلى الحاجة الكبيرة للتحليل الاستراتيجي «فمثلا عندما تنجز دراسة تنموية يجب أن تعود إلى الدراست الاستراتيجية لأنه بمثابة البنية التحتية لكل مشروع وهذا مهم جدا، لذلك بودي أن تلمي إحدى مؤسسات الدراست الاستراتيجية التونسية وأبرزها المركز التونسي للدراست الاستراتيجية، نداء أطلقناه منذ فترة ومازال دون إجابة إلى اليوم. ومن غير المعقول ألا تكون منظمة تونسية بين مؤسسي الجائزة رغم استعداد شركاء مغاربة وإسبان وإيطاليين لتأسيس جائزة «حنبل» إلا أنني مصرٌّ على أن تؤسس انطلاقا من تونس».

وأشار أيضا إلى أن هذه الجوائز تمنح حاليا في عشرة دول من منطقة حوض المتوسط وتقوم عدة مدن باستضافة احتفاليات منح الجوائز ابتداء من اسطنبول ووصولاً إلى طليطلة، ومن الدار البيضاء حتى باليرمو مرورا بالجزائر وتونس ومارسيليا وبلغراد وبيرونا وجنوة وبودغوريتسا.

أبرز هذه الجوائز جائزة «ابن رشد» للفلسفة وجائزة «ابن سينا» للطب وجائزة «زرياب» للموسيقى التي تمنح سنويا بقصر النجمة الزهراء بمدينة سيدي بوسعيد التونسية بالإضافة إلى جائزة «هرماس» للصحافة وهو اسم له التواصل عند الإغريق وهذه جائزة سنوية تأسست بالتعاون مع مجلة حقائق (Réalités) التونسية وتمنح سنويا بمدينة الحمامات التونسية. كما أسس في ديسمبر الماضي مع كونفدرالية مؤسسات المواطنة التونسية «كونكت» وبنك الاستثمار بفرنسا جائزة «حنون» القرطاجي التونسي الذي أسس الاستثمار وابتدعه واكتشف خليج غينيا.

بالإضافة إلى جائزة «جيراردو ديكريمونا» للترجمة وقد أسسها تكريما لـ«جيراردو ديكريمونا» أبرز مترجم

النساء المهنيات في قطاع العدالة

فاعلات رئيسيات لترسيخ دولة القانون والتشريعات القائمة على المساواة

لبنى النجار - كوثر

تهدف الدراسة إلى المساهمة في تحقيق وصول النساء إلى عدالة منصفة للنساء، وإلى مناصرة الجهود الرامية إلى تطوير المشاركة المهنية للنساء العاملات في سلك القضاء، وتقديم معطيات حول واقع وصول النساء إلى العدالة، وأوضاع ومكانة النساء المهنيات في سلك القضاء، وتبحث في العوامل المعيقة والميسرة لاندماجهن المهني، وفي تأثير عامل تأنيث سلك القضاء على الممارسات المهنية في هذا المجال.

اعتمدت الدراسة المنهجين الكمي والنوعي في تحليل المعطيات التي تم تجميعها من خلال لقاءات مركزة ومقابلات مباشرة وسير حياتية لنساء يعملن في سلك القضاء في تونس. وارتكزت على مقارنة متعددة الأبعاد تمت ملاءمتها لتحقيق أهداف البحث الرامي إلى فهم ظاهرة تأنيث سلك القضاء الذي ظل لفترات طويلة قطاعا مذكرا، وإلى تسليط الضوء على ثراء المسارات المهنية والاستراتيجيات الفردية لنساء يعملن في مهن المحاماة والقضاء بالأساس.

بهدف الدفع في اتجاه وصول النساء إلى قضاء عادل، والمساهمة في مناصرة وتعزيز المشاركة المهنية للنساء المهنيات في سلك القضاء، أنجز مركز «كوثر» خلال سنة 2017 بالشراكة مع المنظمة الدولية لقانون التنمية دراسة نموذجية حول «المشاركة المهنية للنساء في سلك القضاء في تونس: العوائق والفرص».



نحو بلورة استراتيجية متكاملة لتعزيز وصول النساء إلى العدالة

وبهدف تقديم نتائج الدراسة على الصعيد الإقليمي، عقد مركز «كوثر» في نوفمبر-تشرين الثاني 2017 بتونس ورشة عمل إقليمية جمعت قاضيات وقضاة من الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب، إضافة إلى باحثين ومحامين وأكاديميين وممثلين نساء ورجالا عن مختلف الجهات الفاعلة في قطاع العدالة في تونس، مما أتاح تعميق التفكير وتبادل التجارب والخبرات فيما يتصل بتعزيز مشاركة النساء في قطاع العدالة وتعزيز إمكانية وصولهن إلى العدالة على الصعيدين المحلي والوطني بما يضمن الدفع نحو مزيد تحقيق المساواة والإنصاف للنساء في البلدان العربية.

وقد تضمن برنامج الورشة الإقليمية أساسا عرضا لأبرز التجارب العربية في قطاع العدالة من خلال تقديم الورقات الوطنية لمشاركة المرأة المهنية في قطاع العدالة بدول من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مشفوعا بنقاش. كما ناقش الحاضرون الإطار العام لواقع القاضيات في المنطقة العربية بما في ذلك المسارات والحوجز وأثرها على النساء العاملات فيه القطاع. ومكنت الورشة من تقديم جملة من التوصيات تمثلت أساسا في بلورة استراتيجية متكاملة للمناصرة تتضمن أنشطة وبرامج عملية يسهل ترجمتها إلى مشاريع تنموية ويمكن أن تقدم للدعم، واقتراح تدابير في مجال الخدمات التربوية والاجتماعية التي تحتاجها النساء والكفيلة بتخفيف الأعباء الأسرية عنهن بما يدعم مسيرتهن المهنية. كما أكد المشاركون والمشاركات في الورشة أهمية تيسير إجراءات التدرج الوظيفي للنساء، والاحتذاء بتجارب ناجحة على الصعيد الدولي، إلى جانب تعزيز وصول النساء إلى العدالة، ودعم أنشطة الجمعيات العاملة في مجال حقوق المرأة. ●

هل من مساواة للنموذج الذكوري في علاقته بالسلطة والقضاء؟

كشفت الدراسة عن جملة من الوقائع المتصلة بعلاقة المرأة بقطاع العدالة في تونس في مستويين اثنين : يتعلق الأول بوصول النساء إلى العدالة، والثاني بمكانة المهنيات أنفسهن داخل هذا القطاع. فعلى المستوى الأول، كشفت الدراسة عدم تأثير تأنيث قطاع العدالة على مسألة وصول النساء إلى العدالة، وإلى الصعوبة البالغة المرتبطة بوصول النساء اللاتي يقطن في المناطق المهمشة إلى مؤسسات العدالة. كما لم تفض السياسات التشريعية التقدمية الداعمة لقيم المساواة إلى مساواة تامة للنموذج الذكوري، في حين تضطلع منظمات المجتمع المدني والجمعيات النسوية بدور هام في الدفاع عن الحقوق الإنسانية للمرأة (النساء ضحايا العنف، النساء دون سكن...).

وعلى المستوى الثاني المرتبط بمكانة النساء في مهن القضاء، فإن وجود النساء في المناصب والوظائف العليا في سلك القضاء، يتجه نحو الندرة كلما كانت الخطة الوظيفية أسمى، مع وجود اتجاهات نحو تحسن الوضع، وبوادر لاحتلال النساء لمثل هذه الوظائف في المستقبل. ومن بين التغيرات التي أحدثتها تأنيث قطاع العدالة، تغيير نموذج القاضي، وهو ما أثر على نموذج السلطة عامة سواء داخل الأسرة أو في المجتمع أو في السياسة أيضا، وهو تغيير تمت معاينته في تمثيلات المتقاضين والمواطنين بفعل وجود النساء. كما أن التوجه نحو تأنيث قطاع العدالة يجب أن يفضي إلى ممارسات مهنية جديدة وكسر الصور والقوالب النمطية ومواجهة التمايز المسجل في بعض المهن القضائية فيما بين النساء والرجال، والسماح بوصول النساء إلى جميع الخطط والمناصب الوظيفية.

كشفت الدراسة أيضا أن فرضية تميز القاضيات بطريقة خاصة في التحكيم قد بدت صحيحة في بعض الشهادات، إلا أن تأكيد ذلك بصورة قوية يبدو مسألة سابقة لأوانها بالنظر إلى عدم ثقة بعض القاضيات النساء في إقرارها والدفاع عنها بسبب حرصهن على تأكيد مبدأ الحياد الذي يمثل هوية مشتركة لسلك العدالة.

أول امرأة ترأس محكمة التعقيب ومجلس المنافسة الاقتصادية في تونس



القاضية جويادة قيقة القضاء سيكون مهنة المرأة المستقبلية

سهير الشعباني / كوثر

«إلمامي بمجال تخصصي أنقذني من قبضة بن علي»

خلال ترؤسها مجلس المنافسة الاقتصادية، أصدرت حكما أغضب الرئيس السابق زين العابدين بن علي وطلبها للمساءلة لكنها نجحت في إقناعه بصحة الإجراءات القانونية التي اتخذتها نظرا لإلمامها بمجال تخصصها.

ما مرت به من صعوبات خلال مسيرتها حفزها على مزيد العطاء وتطوير مسارها المهني وشجعها على رفض امتهان أولادها لمهنة القضاء.

حضور المرأة أضفى صبغة إنسانية على القضاء

عن دور المرأة في مجال العدالة تقول قيقة إن «وجود المرأة في قطاع القضاء ساهم في إرساء عدل أكثر بالنسبة إلى المرأة وإلى تطبيق أفضل للقوانين. وحققت النساء القاضيات إضافة كبرى للمجال وتنوعا أكثر في تأويل النصوص القانونية وفي توصيف الوقائع. كما أضفى تواجد المرأة بعدا أكثر وعيا بالمشاكل الخصوصية للمرأة المتقاضية إضافة إلى أن حضور عدد أكبر من النساء في المنظومة القضائية من شأنه أن يؤدي أكثر إلى مزيد التسامح ويضفي على القضاء صبغة أكثر إنسانية».

نجحت في معهد المحاماة لكنها اختارت مهنة القضاء رغم صعوبتها، لشغفها بها وتخرجت قاضية سنة 1972 فكانت ثاني امرأة قاضية في تاريخ الجمهورية التونسية بعد القاضية أمينة الشتيوي التي كانت قاضية أحوال شخصية.

تخصصت في قانون الأعمال وتمكنت من فرض نفسها في هذا المجال «مثل الرجال» وكانت أول امرأة تحصل على مناصب قضائية مهمة وهي قاضي تجاري ووكيل رئيس المحكمة الابتدائية ورئيسة دائرة بمحكمة الاستئناف ورئيسة مركز الدراسات القانونية والقضائية ورئيسة مجلس المنافسة الاقتصادية وهي المحكمة الاقتصادية في تونس. كما كانت أول امرأة ترأس محكمة التعقيب ثم تولت عضوية المجلس الدستوري. وبعد 14 جانفي 2011 أصبحت مستشارة قانونية دولية وتمت استشارتها في عدة قوانين صدرت عن المجلسين التأسيسي ونواب الشعب.

تحدثت التعليمات في عهد بورقيبة

مرت بفترات صعبة في مهنة القضاء وواجهت تحديات مثل تدخلات المسؤولين خلال عهدي بورقيبة وبن علي، منها «محاكمة رجل الأعمال رفيق بوزقندة الذي لحقه الظلم خلال فترة الحكم البورقيبي وأراد النظام إذلاله بمحاكمته أمام الدائرة التجارية مصفد اليدين، وذلك مخالف للقانون، فرفضت ذلك وفرضت تطبيق القانون رغم التعليمات آنذاك».



القضاء مهنة المستقبل للمرأة

وتربية الأبناء يعيق تدرجها المهني ويحد من تطلعاتها ويقلل في كثير من الأحيان من روح المثابرة لديها ويمكن أن يجبرها في بعض الأحيان على ترك العمل والتفرغ لوظيفتها التقليدية كربة بيت».

وتضيف بأنه «من المؤسف أن نجد اليوم عديد القاضيات اللاتي برهن خلال مسيرتهن الدراسية والجامعية على قدرتهن على النجاح لكنهن لم يستطعن مواصلة مسيرة النجاح والتطور في مسيرتهن المهنية بسبب مهامهن الأسرية».

لدب من إرادة سياسية صادقة لدعم القاضيات

تطالب جويدة قيقة الدولة التونسية بالتعبير عن «إرادة سياسية صادقة لدعم وصول القاضية التونسية إلى كل مواقع القرار وتعزيزه في مجال القضاء مع توفير الحكومة لمؤسسات اجتماعية خاصة بالنساء القضاة مثل الحضانات ورياض الأطفال لمساعدتهن وتخفيف جزء من أعبائهن وتسهيل توفيقهن بين عملهن ومهامهن الأسرية مع تمكينهن من الإمكانيات المادية اللازمة لتطوير حضور القاضيات في مجال العدالة».

تقول القاضية جويدة قيقة إنه «بالنظر إلى تجارب البلدان العربية، تعتبر تونس متقدمة جدا في مجال العدالة وفي تمكين المرأة من المهن القضائية. تونس الآن في طور تأنيث القضاء فخلال مناظرة القضاة الأخيرة بلغت نسبة النساء 70 بالمائة من إجمالي الناجحين، وسيؤدي ارتفاع عدد النساء في القضاء إلى مضاعفة حظوظهن في الوصول إلى أكبر عدد من الخطط صلب الهيئات القضائية العليا في البلاد».

وتضيف بأن «المرأة ذات كفاءة عالية أكثر من الرجل ولدي ثقة في ما تتمتع به النساء من قدرات، لذلك سيكون القضاء مهنة المستقبل للمرأة».

تحديات التدرج المهني للنساء

وبشأن تحديات التدرج المهني للقاضيات، تؤكد القاضية جويدة قيقة أن «اضطرار المرأة إلى الاهتمام بشؤون الأسرة

صدر حديثاً: «النساء والإرهاب»

دراسة «جندرية» للصحفية منية العرفاوي والباحثة آمال القرامي

لأول مرة «بورتريهات» لجناة الإرهاب وضحاياها.. وغوص في عالم مسكوت عنه

سعيد الشعاني - كوثر



كتاب «النساء والإرهاب» دراسة «جندرية» تعد تجربة أولى انفتح فيها عالم الأكاديميا على عالم الإعلام، فكان خلاصة الالتقاء المثمر بين الصرامة الأكاديمية للجامعية والباحثة آمال القرامي والجدية الصحفية للباحثة في الجماعات الجهادية الصحفية منية العرفاوي. وبذلك ارتكز كتاب «النساء والإرهاب» على بعدين، أحدهما أكاديمي والثاني تطبيقي من خلال الشهادات الميدانية التي تضي مصداقية وتثري أي تجربة أو دراسة أو بحث. وإن اتبع «النساء والإرهاب» تعاليم البحوث العلمية الصارمة فهو لا يتملص من وجود جانب إنساني أمام ما يخلفه الإرهاب من دموع وجراح ومآسي.

ضحايا وجناة.. وطرح غير مسبوق لـ «جندرية» الإرهاب

الاجتماعية الصعبة، «وهي عوامل استغللتها الجماعات الإرهابية لجذبهن. ورسمت هذه التنظيمات عالماً وهمياً لنساء باحثات عن الحماية وسط تراجع دور الأب وغياب حماية الرجل»، كما تؤكد الصحفية منية العرفاوي.

وعن أبرز صعوبات الجزء الميداني من الدراسة، تقول الصحفية منية العرفاوي إن صعوبات جمّة رافقتها خلال «البحث عن هذه الشهادات وفي الحصول على معلومات دقيقة من روايات مشحونة بالعاطفة. كما أن اللقاءات مع أمهات الضحايا أو أمهات الجناة كانت لقاءات مرهقة نفسياً، وكنت أبذل جهداً كبيراً لدى كتابة البورتريهات لأخذ مسافات عاطفية مع مشاعر أم تعترف بأن ابنها إرهابي قتل الأبرياء وسفك دماء. لكن

نجح الكتاب في النّيش في مناطق مهملة ومسكوت عنها في مسار كثير من الإرهابيات المغاربيات وخاصة التونسيات منهن، «لم يسبق التطرق لها قبلاً» كما تقول منية العرفاوي، إذ لأول مرة يطرح موضوع النساء «الإرهابيات» في دراسة «جندرية» هي الأولى من نوعها في تونس.

ومن خلال 15 «بورتريه» لإرهابيات مغاربيات اختلفت تجاربهن، فبعضهن أميرات في تنظيم «داعش» الإرهابي وأخريات كن جهاديات في الظل، يكشف الكتاب عن الخلفيات الشخصية والنفسية لهذا الصنف من النساء، ومن ذلك الهشاشة النفسية والتفكك الأسري والحياة

مشاعر الأمومة غير محايدة ولا تستطيع أي أم أن تجرم ابنها الذي وقع قتله، بالإضافة إلى معاناة وصم المجتمع والنبذ الاجتماعي».

وفي هذا السياق تؤكد العرفاوي أن اشتغالها على لقاءات مباشرة مع أمهات الإرهابيين، وأمهات ضحايا الإرهاب، والزوجات، والشقيقات، والبنات، كان بمثابة الموازنة بين المرأة المتورطة في الإرهاب وبين المرأة ضحية الإرهاب التي



وجدت نفسها مكرهة على تحمل عبء تورط أحد أفراد أسرتها في شبكات الجماعات المتطرفة.

وتضيف الصحفية التونسية، بأن بناء بورتريهات النماذج المقدمة في الكتاب كان على تقاطع المعلومات المستخلصة من البحث والتقصي والروايات الأمنية. وفي تقديم كتاب «النساء والإرهاب» تشير العرفاوي إلى أنه «لا توجد أية أدلة موثوقة على انتشار ما عرف بظاهرة «جهاد النكاح» الذي ذاع عن بعض التونسيات».

المرأة.. ميزة استراتيجية المنظمات الإرهابية

الكتاب المسطر في 7 فصول بحث على مساحة 540 صفحة، دوافع التحاق النساء المغاربيات وخاصة «التونسيات» بالجماعات المتشددة و«الاجتماع تحت راية الفكر المتطرف» رغم أنها تنظيمات تهضم كل حقوق المرأة ولا مكان للحريات والمساواة فيها. وطرح الكتاب عدة تساؤلات بشأن خيار هذه الفئة من النساء

على اختلاف نشأتهم ومستوياتهم التعليمية والثقافية، الانسلاخ عن المجتمع التونسي «المتحرر» والذي يعد من أكثر الشعوب العربية انفتاحا، والتخلي عن الحقوق والحريات و«الطبع الناعم» لتتحولن إلى مقاتلات وعناصر مؤثرة في تنظيمات متشددة تحلل القتل والإفساد في الأرض باسم الدين.

وجاء في الكتاب أيضا أن استخدام المنظمات الإرهابية للمرأة كان ميزة استراتيجية مهمة أكثر من مشاركة الرجال أنفسهم في هذه العمليات، فالمرأة تستطيع التهرب بسهولة من إجراءات الكشف والأمن، بالإضافة إلى العامل الإعلامي الذي سيقوم بتضخيم الخبر في حال اكتشاف أن امرأة هي المسؤولة عن العملية أو المشاركة فيها، إلى جانب التعاطف الذي ستلقاه من نساء أخريات يعتبرن أن القضية توحدهن.

في تونس... الزوجات والمراهقات الأكثر تأثرا بأنصار الشريعة!

وفيما يتعلق بالتجربة الإرهابية النسائية في تونس أيضا، كتبت الصحفية منية العرفاوي في مقدمة الكتاب، أن الزوجات هن الأكثر تأثرا بالقربية الأسرية التي تتسبب في انخراطهن في الأنشطة الإرهابية وأن «جل المتأثرات بأفكار تنظيم أنصار الشريعة هن من المراهقات أو الشابات في عقدهن الثاني ممن تنقصهن الخبرة واكتمال النضج الفكري والوعي الحقيقي لاتخاذ قرارات صائبة. وحسب العينات موضوع الدرس، فإن أغلب المنتميات إلى الجماعات التكفيرية فكرا وممارسة تتراوح أعمارهن بين 16 و35 سنة».

كما أولى الكتاب اهتماما خاصا بواقع النساء ضمن تنظيم أنصار الشريعة في تونس، خصوصا أن المرأة فيه، كما تذكر العرفاوي، تبوّأت مكانة خاصة خارج الإطار التقليدي أو النمط المعتاد في تنظيمات مشابهة.

فتيحة الحسني.. من ثائرة على تعدد الزوجات إلى «جهادية» متعددة الأزواج

منية العرفاوي - تونس

وبين لحظة تتويج الطالبة المجتهدة، ورسالة المرأة «المضطهدة» رحلت تغيّرت فيها حياة فتيحة الحسني تغيّرا جذريا. وكانت بداية هذا التغير حرب الخليج الأولى التي تصفها فتيحة بكونها أحدثت صدمة قاسية في الشارع العربي وهزّت وجدانه.

وكانت فتيحة قبل الحرب تعمل مساعدة إدارة في أحد معاهد إدارة الأعمال، وكانت مولعة بالأناقة وبمتابعة أحدث صيحات الموضة كما أنها كانت تحب التبرّج والسهرات الصاخبة. ولكن كل شيء اختلف بعد ذلك لما تعرّفت فتيحة الحسني بكريم المجاطي الطالب الذي كان يدرس بنفس المعهد الذي تشتغل فيه بين عامي 1990 و1991. وكانت بداية التقارب بينهما عندما قرّرت فتيحة ارتداء الحجاب بعد تأثرها بكتب التطرف والمقولات الراديكالية لشيوخ السلفية الجهادية. غير أن ارتداء فتيحة للحجاب واجهته إدارة المعهد بالرفض الشديد والتهديد بطردها من عملها.

وقد دفع موقف الإدارة عددا من الطلبة إلى مساندتها والتعاطف معها وكان من بين هؤلاء كريم المجاطي. ولئن كانت فتيحة تكبر المجاطي بسبع سنوات فإنها أحبّت ذلك الطالب البورجوازي المفتون بالحياة الغربية من أول لقاء بينهما، وهو الذي كان يدرس «إدارة الأعمال» بنفس المعهد الذي تعمل به. تقول فتيحة متحدثة عنه «كان شابا وسيما طويل القامة بملامح غربية، وكان مثالا للشباب العربي-الأوروبي الذي يحلم أن يكون مخرجا سينمائيا أو ممثلا..». وما إن تعرّف كريم المجاطي على فتيحة الحسني حتى بدأت أفكاره تتغيّر وتصبح أكثر تطرفا خاصة بعد أن تزوّجا في 25 سبتمبر 1991، بعد فترة تعارف قصيرة لم تستمر إلا بضعة أشهر. وفي أواخر تلك السنة سافرا معا إلى فرنسا وحضرا مؤتمرا إسلاميا ضمّ بعض القيادات من المجاهدين الأفغان وبعض قيادات المقاومة الفلسطينية «حماس».

لم تمنعها سنواتها الخمسون من الالتحاق ب«تنظيم الدولة» في صائفة 2015.

إنها المغربية المثيرة للجدل فتيحة الحسني المعروفة بكنية «أمّ آدم المجاطي» والتي ما إن وصلت إلى منطقة «جرابلس» السورية حتى نشرت صورة لها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» بنقابها الأسود وهي تحمل ورقة كتب عليها «الحمد لله الذي منّ عليّ بالهجرة في سبيله».

المرأة التي طالما وصفتها الصحافة المغربية تهكما ب«المرأة المهووسة بالنوم في فراش الجهاديين» عاشت تجربة «جهادية» مع تنظيم القاعدة اقتربت خلالها من الموت أكثر من مرّة، كما أنها فقدت ابنها الأصغر وزوجها جرّاء ذلك واعتقلت في أكثر من دولة مع ابنها الذي كان منذ البداية ضحية اختياراتها الإيديولوجية.

فتيحة الشابة المغربية المتحرّرة كانت معجبة بالحركات النسوية ودرست الحقوق وحصلت على الإجازة في القانون الخاص باللغة الفرنسية وقدمت بحثا تميزا نقدت فيه «تعدد الزوجات في الإسلام» واعتبرته اضطهادا مسلطا على النساء باسم الدين، ومع ذلك قبلت أن تكون الزوجة الثانية في حياة زوجها الثاني شيخ الجهادية في المغرب عمر العمراني هادي، وقبلت كذلك أن تكون ضمن «حريم» زعيم «داعش» أبو بكر البغدادي.. وبين البداية والنهاية قصة استثنائية لامرأة استثنائية في خياراتها ومواقفها وفي تطرفها أيضا..

في ماي 2013 توجّهت فتيحة الحسني برسالة مؤثرة للملك المغربي محمد السادس تطلب منه التدخل لرفع ما وصفته ب«المظالم» التي تواجهها في مملكته، ومن خلال رسالتها ذكّرت الملك بلقائهما الأول سنة 1986 في القصر الملكي بالدار البيضاء أثناء حفل تكريم نظّمه القصر على شرف المتفوقين من خريجي الجامعات والمعاهد المغربية، وكانت فتيحة من بينهم.

انقطعت أخبار فتيحة بعد أشهر من التحاقها بـ«عالم داعش» مثلما انقطعت أخبار ابنها إلياس. ولئن انقطعت أخبارها فإنه من الصعب أن ينسى المغاربة فتيحة حسني صاحبة الجسد النحيل المتشح بالسواد طوال الوقت، والذي لم تكن تبرز منه إلا عينان حادتان من خلف نظارتها. الكل يتذكر مواقفها المتطرفة وأفكارها الجامحة.. صوتها المنهك وهي تصرخ أمام سجن «تيلفت» مطالبة بإطلاق سراح سجناء التيار السلفي.. عنادها وصلابتها.. الكل سيتذكر «أم آدم المجاطي» وهي الكنية الجهادية لفتيحة ولكن لا أحد سيتذكر تلك الطالبة المجتهدة والمتفوقة التي كرمها الملك ذات يوم.. تلك الفتاة التي كانت تحلم بتأسيس جمعية نسوية تدافع عن حقوق المرأة وحققها في الاختيار.. ولكن انتهى بها الاختيار لتكون واحدة من حريم «الخليفة».

وبعد عودته من فرنسا سافر كريم المجاطي إلى البوسنة غير أن السلطات الألمانية رفضت منح زوجته فتيحة الحسني التأشيرة. ثم قرر المجاطي الهجرة النهائية إلى أفغانستان بتاريخ 17 جويلية 2001 مصطحبا معه زوجته وطفليه آدم وإلياس.

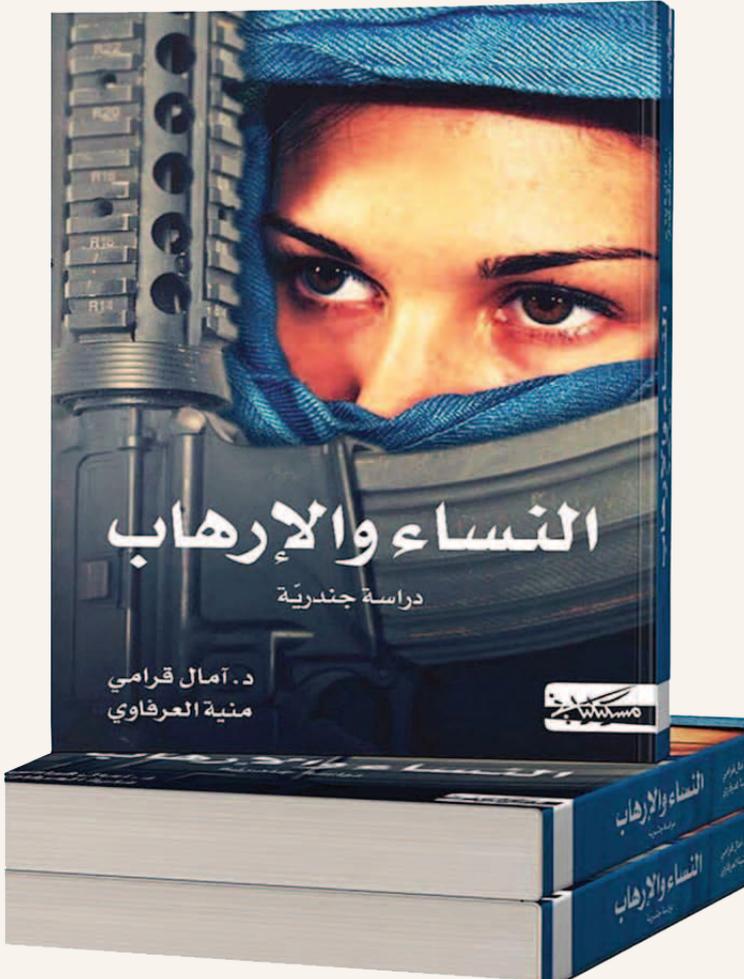
وصلت العائلة الصغيرة إلى أفغانستان واستقرت بقندهار ولكن أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب الأمريكية على أفغانستان دفعت أفراد العائلة مجدداً لمغادرة أفغانستان والتوجه إلى السعودية بجوازات سفر قطرية مزورة. وفي الرياض مرت العائلة بظروف عصبية بسبب علاقة فتيحة وكريم المعلنة بتنظيم القاعدة.

وفي 23 مارس 2003 اعتقلت فتيحة الحسني مع ابنها إلياس البالغ من العمر وقتها ثلاثة عشر سنة في الرياض. وبعد ذلك بسنتين وتحديداً في أفريل 2005 قتلت القوات الأمنية السعودية المجاطي وابنه آدم و21 عنصراً من تنظيم القاعدة في بلاد الحجاز في ما يعرف بأحداث «الرس».

وبعد اعتقال فتيحة الحسني بأشهر قليلة قامت السلطات السعودية بتسليمها إلى السلطات المغربية في طائرة أمريكية خاصة ليتم إيداعها بمعتقل «تمارة» السري صحبة ابنها إلياس.

ولكن إلياس لم يتعظ من مصير والديه المؤلم والتحق في بداية 2015 بتنظيم «داعش» فكتبت فتيحة في مدونتها الخاصة قائلة «أتمنى ألا يعود وألا أراه إلا يوم القيامة في الجنة». ولم تمض إلا أشهر قليلة حتى التحقت فتيحة بابنها في شهر جوان من السنة نفسها بعد أن أعلنت على مدونتها مبايعتها لأبي بكر البغدادي.

و حين كانت في المغرب تزوجت فتيحة «عبر الفاتحة» بأبرز معتقلي التيار السلفي الجهادي الشيخ عمر المراني هادي بالمغرب. وناضلت فتيحة من أجل توثيق زواجها به ونفذت وقفات احتجاجية إلا أنها فشلت في توثيق الزواج. وأكدت صفحات «داعش» على مواقع التواصل الاجتماعي أن فتيحة وهبت نفسها لـ«أمير» داعشي. وهي تواجه تهمة الجمع بين زوجين بطريقة منافية للشرع وتقاليده المجتمعات المسلمة.



المرأة والمشاركة السياسية... زخم في الدراسات وضعف في المشاركة

شهرزاد بن حدو - تونس

أصدر مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» عديد البحوث والدراسات حول موضوع المشاركة السياسية والمدنية للمرأة العربية. وإن درست بعض بحوث «كوثر» القوانين والتشريعات التي تتعلق بالمشاركة السياسية للنساء في العالم العربي، فإنها درست كذلك الأسباب والمعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة في مختلف الدول العربية. كما قدمت منشورات مركز كوثر عديد التوصيات والحلول والمقترحات لتعزيز مشاركة المرأة في القيادة وصنع القرار.

فأصدر في جوان 2017، بالشراكة مع مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) دراسة عنوانها «النساء والقيادة والمشاركة في الحياة العامة والسياسية على المستوى المحلي: حالة قفصة ومدنين» (مدينتين في الجنوب التونسي). تضمنت هذه الدراسة شهادات لنساء هذه المناطق مما سمح بالتعرف إلى أسباب عدم مشاركتهن في الحياة السياسية.

وفي فيفري 2016، أنجز المركز بدعم من وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية الفرنسية، دراسة مونوغرافية حول «المشاركة السياسية للمرأة التونسية شملت ولايتي المنستير وسوسة (الساحل التونسي)». وكشفت الدراسة أن مشاركة النساء في الحياة العامة في سوسة والمنستير جيدة مقارنة ببقية مناطق الجمهورية. ويعود ذلك، وفق الدراسة، إلى البيئة المدنية والثقافية والسياسية المساعدة لخروج المرأة للتعليم والعمل، هذا بالإضافة إلى الحركة

ولعل ما يزيد من خصوصيات منشورات مركز «كوثر» هو أنها تتم في إطار مشاريع مندمجة تنطلق بإنجاز الدراسات وتتضمن في وقت لاحق دورات تكوينية وحملات مناصرة. ذلك أن الدراسات والبحوث التي يقوم بها المركز تمثل وسيلة لتشخيص الواقع الذي تعيش فيه المرأة العربية ومن ثم محاولة المساهمة في إيجاد حلول له عبر التكوين والتدريب وحملات المناصرة. فلقد تلت جل الدراسات والبحوث حول المشاركة السياسية للمرأة دورات تكوينية هدفت إلى تدريب النساء وتعزيز مهارتهن في مجال القيادة التغييرية وصنع القرار، وشملت كذلك النساء الريفيات في الجهات والمناطق المعزولة.

دراسات كيفية شخصت واقعه ما بعد الثورات

ركز «كوثر» على المنهج الكيفي لفهم مسألة المشاركة السياسية للنساء،

وشملت إصدارات مركز «كوثر» حول المشاركة السياسية للمرأة عديد الفترات التي عاشها العالم العربي. إذ أجريت بعض البحوث قبل التحولات التي شهدتها المنطقة العربية وخاصة مصر وتونس والمغرب وليبيا واليمن. كما تناولت دراسات مركز «كوثر» واقع المرأة العربية الراهن في ظل تغير التشريعات العربية والتعديلات التي دخلت على المشهد السياسي في عديد بلدان المنطقة.

وما يميز منشورات مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث أن جل الدراسات كانت ميدانية قائمة على المقابلات نصف الموجهة وعلى الملاحظة ولم تعتمد فقط على البحوث التحليلية للدراسات السابقة أو البحوث المكتبية حول موضوع المشاركة السياسية للمرأة. إذ يحرص المركز على ان تستند مختلف دراساته على العمل الميداني واستقراء مواقف النساء في المناطق المهمشة للتعبير ودحض الفرضيات أو إثباتها.

ولأن من بين أهدافه دعم منظمات المجتمع المدني، دعم مركز «كوثر» جمعية «صوت المرأة» لإنجاز دراسة بعنوان «المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي للمرأة بجمال» صدرت سنة 2014، وذلك ضمن مشروعه «إدماج النوع الاجتماعي ودعم منظمات المجتمع المدني للعب دور فعال في التحول الديمقراطي». ولقد أثبتت نتائج البحث أن النساء في مدينة جمال (الساحل التونسي) محكومات بعوامل لا تسمح لهن بالمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية. ذلك أن عدة آليات اشتغال إقصائية تجاه النساء مرتبطة بدورها بمخلفات تنشئة اجتماعية تمييزية وبتمثلات مغلوطة للأنوثية والذكورة بما يجعل من السياسة حكرا على الرجال.

تندرج في سياق هذا الموضوع أيضا دراسة كيفية أنجزت بالمشاركة مع منظمة اليونسكو حول المشاركة السياسية للنساء في قفصة والقصرين وتوزر (مدن في الوسط التونسي). اعتمدت هذه الدراسة على شهادات نساء هذه الولايات (المحافظات)، وحللت أسباب عدم مشاركتهن في الحياة السياسية، وسعت إلى فهم علاقة عينة من النساء المهمشات بالشأن السياسي.

ونظرا للأهمية التي تكتسيها مسألة اللامركزية لاسيما في علاقتها بتمكين المرأة، أجرى المركز بدعم من منتدى الفدراليات الكندي في مارس 2014، دراسة حول النوع الاجتماعي واللامركزية تغطي أربع دول عربية هي الأردن وليبيا وتونس واليمن. ولقد مكن هذا البحث من تحديد مدى تأثير اللامركزية على المرأة والتحديات



المغرب، تونس،
الأراضي الفلسطينية المحتلة، اليمن

والتشريعات». ويتميز هذا التقرير بعدم تركيزه على قوانين الأحوال الشخصية وبعض القوانين الأخرى المتعلقة بالشأن السياسي فحسب، بل غاص في جل القوانين المنظمة لأوضاع المرأة والإجراءات المكرسة لحقوقها الانسانية. فساهم بذلك في رسم خارطة التشريعات العربية مع إدماج التغيرات الأخيرة التي شهدتها بعض الدول العربية بعد الثورات. ولقد أنجز هذا التقرير بدعم أساسي من برنامج الخليج العربي للتنمية «الأجفند» وعرف مسار إنجازته انخراط كل من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

النسوية ذات الرصيد النضالي الهام في هذه الجهة. كما أنجز مركز «كوثر» في نفس السنة أيضا بالشراكة مع منظمة «أوكسفام» دراسة كيفية في أربعة بلدان عربية هي تونس ولبنان والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة بعنوان «النساء في الحياة السياسية والمدنية المعيقات وسبل التجاوز»، سعت إلى تحديد أهم العراقيل والفرص التي تحول دون المشاركة النسائية في الحياة السياسية والمدنية.

وفي إطار سلسلة تقاريره الدورية لتنمية المرأة العربية، نشر «كوثر» تقريره الخامس بعنوان «المرأة العربية

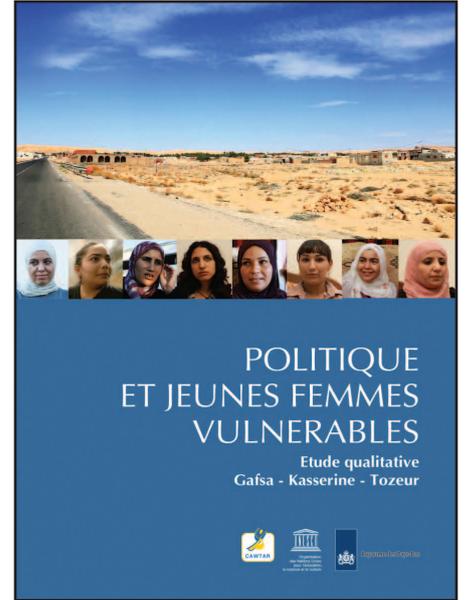
القرار، في الجزائر والمغرب وتونس» تبرهن نتائجها كذلك أن واقع النساء فيما يتعلق بمسألة المشاركة السياسية كان يتسم بتحجيم أدوار النساء وعدم منحهن الفرصة لتكن قيادات ومشاركات فاعلات في مسارات صنع القرار.

ضعف المشاركة السياسية للمرأة العربية

رغم الدراسات العديدة التي أجراها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» وغيره من مراكز البحوث والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية والوطنية المعنية بمسألة المرأة، ورغم تعدد التوصيات التي تضمنتها تلك الدراسات، فإن الزخم الفكري والتنظيري يوازيه في المقابل ضعف على مستوى المشاركة السياسية للمرأة على أرض الواقع. فالمرأة العربية مازالت مهمشة وغائبة في دوائر صنع القرار. والأرقام والإحصائيات تبرهن أن المشاركة السياسية للمرأة ضعيفة جدا في العالم العربي بالمقارنة مع الرجل. ويعود ذلك ربما إلى واقع المجتمعات العربية التي لم تتخلص بعد من العقلية الذكورية. وكذلك يعود إلى اللاوعي الجمعي الذي يختزل المرأة في العناية بشؤون البيت والأسرة وتربية الأبناء، انطلاقا من إيمان راسخ يعتبر أنه «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة». والحال أن ألمانيا صاحبة الاقتصاد المنقذ لبقيّة دول الأورو تتزعّمها امرأة لمدة ولايتين متتاليتين، ناهيك عن بريطانيا وغيرها من الدول المتقدمة التي تجاوزت مسألة التمييز بسبب الجنس •

فالتقرير الرابع من سلسلة تقارير تنمية المرأة العربية الصادر سنة 2008 حول موضوع «المرأة العربية والمشاركة في صنع واتخاذ القرار» طرح إشكالية المشاركة في صنع القرار في العالم العربي وفقا لتحليل قائم على مقارنة النوع الاجتماعي. وخلص إلى أن النساء يمثلن الفئة الأقل استفادة من التربية والتكوين والتشغيل في القطاعين الخاص والعام وبالتالي هن أقل استعدادا لولوج مواقع المسؤولية والقرار. وذلك يعود وفق التقرير لعدة عوامل من بينها تفشي الأمية وتفاقم البطالة بين النساء وكذلك واقع الأحزاب والجمعيات والدولة. وقدم هذا التقرير كذلك تشخيصا للسياق الاقتصادي والاجتماعي وللمجتمع المدني ومشاركة النساء في المناصب التنفيذية وفي وضع التشريعات والقوانين. واستنتج التقرير أن استمرارية الثقافة الذكورية حدت من تبوّؤ النساء المناصب القيادية. وحدد التقرير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية التي تلقي بظلالها على مسألة تحقيق المساواة وتمثيل المرأة الفاعل في كل مواقع صنع القرار. ومن بين التوصيات التي جاءت في هذه التقرير ضرورة قيادة النساء لحركة تفسير ديني مستنير خاصة بين الشباب والشابات المستهدفين من قبل المجموعات المؤيدة للدور المحدود للمرأة.

الدراسة المنجزة سنة 2008 بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب لترقية المرأة حول «تقوية القيادة النسائية ومشاركة النساء في الحياة السياسية وفي مسارات صنع



التي تطرحها. كما بين تأثيرها في الدور الذي يمكن أن تلعبه النساء في إعادة هيكلة الدولة وذلك من خلال دراسة مقارنة لتجارب أربع دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتجارب بلدان آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية. وقد بينت نتائج البحث أن إدراج النوع الاجتماعي واستفادة المرأة من مميزات سياسة اللامركزية جوبه بعدة صعوبات وعراقيل في كل مجتمع رغم وجود بعض المحددات القانونية والحوافز التمثيلية.

دراسات سابقة ونتائج متطابقة

يلاحظ المقارن للدراسات التي قام بها مركز «كوثر» حول موضوع المشاركة السياسية للمرأة قبل التحولات التي شهدتها العالم العربي وبعدها أن نتائج البحث كانت مماثلة ولم تتغير. ذلك أن المشاركة السياسية للمرأة ظلت ضعيفة مثلما شخصتها دراسات «كوثر» قبل «الربيع العربي».

المنافسة الاقتصادية غير ملائمة لتنامي استثمار صاحبات المؤسسات

لبنى النجار - كوتري



وداد بوشماوي، سيدة أعمال تونسية، أصبح اسمها متداولاً في الساحة الإعلامية التونسية والفضاء العام منذ ماي 2011، عندما تم انتخابها رئيسة للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، أكبر منظمة لأصحاب العمل في تونس وتسمى أيضاً منظمة الأعراف. وازداد تداول اسم السيدة وداد بوشماوي بين نهاية 2013 وبداية 2014، عندما كان الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية من بين الرباعي الراعي للحوار الوطني في تونس، إلى جانب كل من الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين، بهدف إنهاء الأزمة السياسية التي عرفتها تونس في تلك الفترة. كللت إثرها جهود الرباعي بإحرازه جائزة نوبل للسلام في العام 2015.

10 آلاف امرأة حسب ما كشفته دراسة أصدرتها الغرفة الوطنية لصاحبات المؤسسات بتونس بالتعاون مع مكتب العمل الدولي.

ونظراً إلى هذه الصعوبات، تعمل أغلب النساء رائدات الأعمال ضمن المؤسسات العائلية والصغرى. وقد حققت كثيرات منهن نجاحات وبدأن بمشاريع صغرى، تطور عدد كبير منها في تونس وحتى خارجها في دول إفريقية. وهذه إيجابيات طموح المرأة التونسية كما تراها السيدة بوشماوي.

ولا تخفي السيدة وداد بوشماوي مأخذها على المنظومة التعليمية في تونس وتعتبرها لا تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل بالنسبة إلى الجنسين على حد سواء. وهي ترى ضرورة أن تقوم الدولة بتطوير هذه المنظومة تماشياً مع متطلبات سوق الشغل التي تفرضها المتغيرات التكنولوجية في العالم وللحد من معدلات البطالة في تونس عبر التفكير في مشاريع مبتكرة وإنهاء تخصيص

عن النساء صاحبات المؤسسات ومكانتهن ضمن مشهد ريادة الأعمال في تونس، ودور الإعلام في تعزيز حضورهن والتعريف بنجاحاتهن، وكذلك عن واقع الاقتصاد التونسي، تحدثت السيدة وداد بوشماوي لفريق نشرية «كوتريات».

منافسة غير ملائمة لتنامي استثمار صاحبات الأعمال

اعتبرت رئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية أن وجود المرأة في المجال الاقتصادي في تونس يعتبر غير كاف لعدة ظروف. فغياب تشجيع النساء على الدخول إلى هذا المجال، والصعوبات التي ترافق مسار بعث المشروع من فرص الحصول على تمويل وغياب الضمانات الكافية لبعث المشروع إضافة إلى كثرة مسؤوليات المرأة في علاقتها بالأسرة، كلها عوامل أثرت على وجود المرأة في مجال الاستثمار وريادة الأعمال حيث لا يتجاوز عدد صاحبات الأعمال في تونس

لكنها تؤكد أنه «من أهم شروط بعث المشروع هو رغبة المرأة أساسا في اقتحام مجال الأعمال وتمتعها بالطموح إلى جانب توفر التمويل اللازم لأن ميدان الأعمال يتطلب وقتا وقدرة على مواجهة الضغوطات وتكاليف مادية كبيرة».

صاحبات المؤسسات أكثر إيفاء من الرجال بالتعهدات العالية تجاه الدولة والبنوك

تعتبر السيدة وداد بوشماوي أن شيطنة أصحاب المؤسسات هي مسألة تعرقل إقبال الشباب على بعث مشاريع وتثير مخاوفهم. ولذلك دعت إلى وجوب وقف التشكيك في المستثمرين وأصحاب الأعمال. حتى أولئك الذين يتهربون من أداء واجبهم الضريبي، فإن اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية لا يدافع عنهم لأن الأداء الضريبي والجبائي واجب وطني يجب الإيفاء به لبناء تونس وهي مسؤولية جماعية. والمرأة صاحبة المؤسسة توفى أكثر من الرجل بتعهداتها المالية تجاه الدولة والبنوك. وتؤكد محدثتنا أنه على الدولة توعية المواطن وتبسيط مفهوم الواجب الجبائي للحد من التهرب من أدائه وفرض عقوبات على المتهربين وفي المقابل عليها تحسين أداء الخدمات العمومية وأبرزها التعليم والصحة والنقل والبنية التحتية. وهي لا تخفي أن زيادة الأجور في القطاع الخاص قد أثقلت كاهل المؤسسات وبالتالي زادت في حجم الأداءات الضريبية ما أثر على مناخ الاستثمار بالنسبة إلى أصحاب المؤسسات نساء ورجالا.

على الإعلام دعم مكانة المرأة صاحبة الأعمال في تونس

في حديثها عن موضوع الإعلام ودوره في دعم مكانة النساء صاحبات المؤسسات، تقول السيدة بوشماوي : «الإعلام هو سلطة رابعة له وزن وتأثير في السلط الأخرى. من هذا المنطلق، على الإعلام في تونس أن يعطي القيمة اللازمة لنجاحات النساء لأن ما نلاحظه هو غيابها مقارنة بالرجل في المناصب الوزارية والوظائف العليا والمهمة وحتى حضورها في البرامج التلفزيونية». وهي تعتبر أيضا أن تحقيق



مهن ومجالات أعمال للرجال فقط. «صحيح أن أغلب الطلبة بالجامعات هن فتيات وفق أرقام وزارة التعليم العالي، لكن أغلبهن يدرسن المهن الخدماتية كالتعليم والطب والمحاماة... ومع ذلك تنشط الكثير من الفتيات والنساء في القطاع التكنولوجي وبرزن في عدة أوجه. ففي تونس اقتحمت المرأة شتى الميادين وهي تحاول التميز، لكن مجالات نشاطها بقيت ضمن المشاريع الصغرى. وغالبا ما نجد المرأة تنشط أكثر من الرجل في عدة قطاعات أبرزها الفلاحة والصناعات التقليدية لكنها قطاعات تتميز بهيمنة المشاريع الصغرى» كما تقول السيدة وداد بوشماوي مؤكدة أهمية إيجاد مناخ ملائم لاستثمار المرأة وسن تشريعات تدعم ذلك.

أحاول أن أكون مثالا لنجاح المرأة في المشاريع الاقتصادية

تعتقد رئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية أن وجودها على رأس منظمة الأعراف يؤكد أن كل شيء ممكن بالنسبة إلى المرأة التونسية. وهي تحاول من موقعها أن تكون مثالا لنجاح المرأة في المشاريع الاقتصادية. وتؤكد أن منظمة الأعراف تعمل من خلال أنشطتها ومشاريعها على دعم مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية بكامل تراب الجمهورية وفي هياكل الاتحاد وضمن الحياة المهنية والنقابية أيضا، وذلك لفتح الآفاق أمام النساء صاحبات الأعمال ليكن ضمن دوائر صنع القرار على الصعيدين الاقتصادي والعام أيضا.

المساواة الفعلية يجب أن يكون بمبادرة الدولة والإعلام معا بإعطاء المرأة الحظوظ والفرص نفسها وكذلك مساحات المشاركة والتعبير تماما مثل الرجل. تقول في هذا السياق «يجب على الإعلام النهوض بمكانة المرأة من خلال بعث رسالة أمل للمواطن التونسي الذي أصبح متشائما نظرا إلى الواقع الاقتصادي والسياسي غير المستقر، بتقديم قصص نجاح نساء ورجال الأعمال والسياسة والثقافة والرياضة وغيرها».... وتؤكد محدثتنا وجود نساء مناضلات حققن نجاحات تشرف تونس في مختلف مناطق الجمهورية التونسية، وأنه قد حان الوقت فعلا للتركيز على نجاحات المرأة داخل الجهات التونسية. لكنها تتساءل عن سبب تركيز الإعلام على السلبيات والعيوب دون التطرق إلى قصص النجاح رغم وجودها بكثرة في شتى المجالات وفي كامل البلاد. وإذا تم الحديث عنها فإنها تقدم بطريقة عادية وغير مبتكرة وملهمة للشباب.



قانون المالية لسنة 2018 يفتقر إلى رؤية اقتصادية واضحة

عن دور الاتحاد في رسم السياسات الاقتصادية لتونس، تقول السيدة بوشماوي «منذ سنة 2012 قدمنا للحكومة رؤيتنا الاقتصادية في وثيقة «تونس 2020» وتضمنت مختلف الإصلاحات التي يجب اتخاذها للارتقاء بمستوى الاستثمار والتشغيل وتحقيق مستويات متقدمة من النمو، غير أن الجزء الأكبر والأهم من هذه الإصلاحات لم يتحقق حتى الآن». وتوضح بوشماوي أن منظمة الأعراف قدمت للحكومة مقترحاتها وتوصياتها بشأن مشروع ميزانية 2018 تضمنت دعوة إلى تنفيذ إصلاحات جوهرية للمؤسسات العمومية التي تعاني

عجزا ماليا يثقل كاهل ميزانية الدولة في الوقت الذي لا تؤدي هذه المؤسسات واجبها في تقديم خدمات ترتقي إلى انتظارات المواطن التونسي. «وجب القيام بإصلاح إداري شامل للحد من التعطيلات الإدارية والتخفيض في النفقات العمومية ووضع حل نهائي لعجز الصناديق الاجتماعية وإصلاح منظومة المالية العمومية وإقرار إصلاحات بنكية وتطوير آليات تمويل الاستثمارات وطرق الاقتراض مع تحسين مناخ الاستثمار لتحفيز المستثمرين المحليين والأجانب». وتضيف «من الضروري التصدي فعليا لنزيف التجارة الموازية والتهرب والبحث عن حلول جديدة لإدماج هذه الأنشطة في المنظومة الجبائية، خاصة إذا ما عرفنا أنها تمثل أكثر من 50 بالمائة من الاقتصاد الوطني وتشغل نحو مليون تونسي دون تغطية اجتماعية. أضف إلى ذلك أهمية مراجعة منظومة الدعم للتخفيف من الضغوط على ميزانية الدولة والحد من اللجوء إلى التداين الخارجي. وإن كنا في الاتحاد ضد رفع الدعم على المواد الأساسية بالنسبة للطبقة الضعيفة، لكننا نؤيد أن يذهب الدعم لمستحقيه عوض تعميمه على كل التونسيين». ما يؤسف رئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية أن مقترحات منظمة الأعراف لقيت تجاهلا من قبل الحكومة، التي تقوم بإعداد قوانين مالية تعتمد إجراءات ظرفية لا تعكس رؤية اقتصادية شاملة على المدى الطويل. تقول موضحة «قانون المالية لسنة 2018 لا يتضمن إصلاحات ويفتقر إلى رؤية اقتصادية واضحة. لا بد من القطع مع هذا التمشي، الذي يجعل الغاية الأساسية من قانون المالية تعبئة موارد لتغطية النفقات العمومية».

تختتم السيدة ودا بوشماوي حوارها مع فريق «كوتريات» بالتأكيد على أن حصول الرباعي الراعي للحوار الوطني على جائزة نوبل للسلام يمثل شرفا لها ويعزز في نظرها مكانة المرأة ويزيد من إشعاع تونس أيضا. وهي ترى الحصول على الجائزة أيضا هو سبب دخولها إلى المجلس الأوروبي للسلام والتنمية لجامعة السلام التابعة للأمم المتحدة ومقره بلغراد ذات الدلالة السياسية. وهي المرأة الوحيدة ضمن أعضائه الذين يمثلون شخصيات مرموقة سياسيا وأكاديميا

Questioning the male model in relation to power and the judiciary

The study revealed a number of facts related to women's relationship with the justice sector in Tunisia in two levels: the first relates to women's access to justice, and the second to the status of women themselves within the sector.

At the first level, the study revealed that the feminization of the justice sector did not affect the issue of women's access to justice and the extreme difficulty associated with the access of women in fragile situations living in marginalized areas to justice associations.

Progressive legislative policies supportive of equality values have not also led to a full questioning of the male model, while civil society organizations and women's associations have played an important role in defending the human rights of women (women victims of violence, homeless women ...).

At the second level related to the status of women in the judiciary, the presence of women in senior positions in the judiciary tends to scarcity whenever the managerial position is higher, with trends towards improvement and signs of women's occupation of such positions in the future.

Among the changes brought about by the feminization of the justice sector is the change in the judge's model, which has affected the change in the model of authority in general both within the family and in society or in politics. That change has been witnessed in the representation of litigants and citizens due to the presence of women.

Besides, the trend towards the feminization of the justice sector should lead to new professional practices, break stereotypes, address the discrimination between women and men recorded in some judicial professions and allow women's access to all managerial positions.

The study also revealed that the assumption that women judges have a distinct way in arbitration seemed to be correct in some testimonies. However, a strong confirmation of this seems premature because some women judges do not endorse or defend it because they insist on the principle of neutrality which represents a shared identity of the judicial sector.

Towards developing an integrated strategy to promote women's access to justice

In order to present the results of the study at the regional level, CAWTAR Center held a workshop in Tunis in November; it brought together judges from Algeria, Egypt, Jordan, Lebanon and Morocco, as well as researchers, lawyers, academics, and men and women representatives of various stakeholders in the justice sector in Tunisia.

It was an opportunity for brainstorming and sharing of experiences and expertise in strengthening women's participation in the justice sector and enhancing their access to justice at the local and national levels to ensure greater equality and equity for women in Arab countries.

The regional workshop program included a presentation of the most prominent Arab experiences in the justice sector through the submission of national papers for the participation of professional women in the justice sector in countries of the Middle East and North Africa followed by a discussion.

Participants also discussed the general framework of the situation of female judges in the Arab region, including paths and barriers and their impact on women working in the sector.

The workshop made it possible to formulate a number of recommendations, which consisted mainly of developing an integrated advocacy strategy that includes practical activities and programs that can be translated into development projects and can provide support and propose measures in the field of educational and social services needed by women and which are likely to alleviate their family burdens so as to promote their career.

Participants in the workshop also stressed the importance of facilitating women's career development and drawing on successful international experiences, besides enhancing women's access to justice and supporting the activities of women's rights associations ●

Professional women in justice sector: Key actors to consolidate rule of law and legislation based on equality

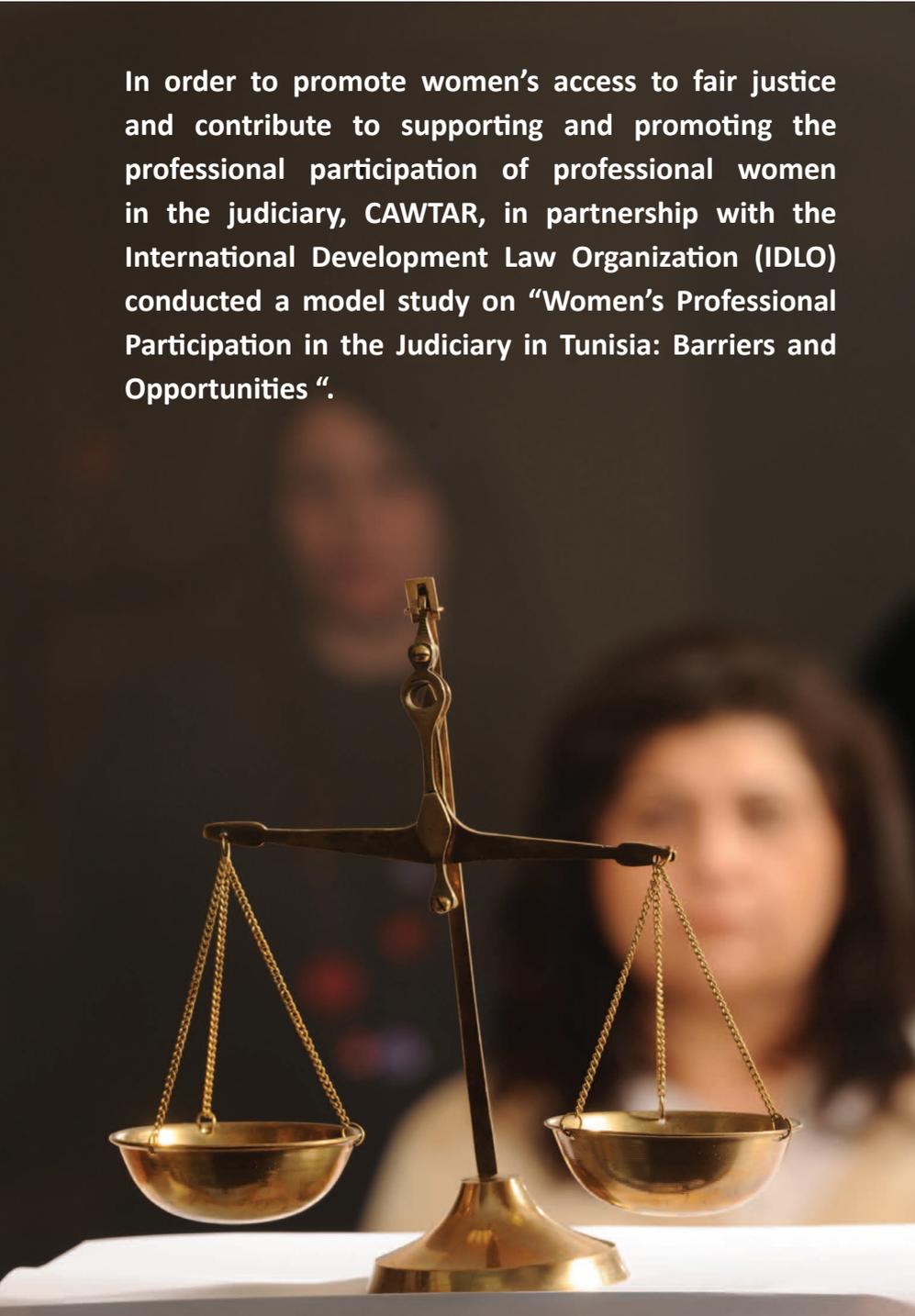
Lobna Najjar - CAWTAR

In order to promote women's access to fair justice and contribute to supporting and promoting the professional participation of professional women in the judiciary, CAWTAR, in partnership with the International Development Law Organization (IDLO) conducted a model study on "Women's Professional Participation in the Judiciary in Tunisia: Barriers and Opportunities".

The aim of the study is to contribute to women's access to fair justice for women, to advocate for efforts to develop the professional participation of women in the judiciary, and to provide data on the reality of women's access to justice, the status and position of professional women in the judiciary and obstacles to their professional integration and the impact of the feminization factor of the judiciary sector on professional practices in this field.

The study adopted quantitative and qualitative approaches in the analysis of the data collected through focused interviews, direct interviews and life stories of women working in the judiciary in Tunisia.

It was based on a multidimensional approach adapted to achieve the objectives of the research aimed at understanding the feminization of the judiciary, which has long been a male sector and to highlight the richness of the career paths and individual strategies of women working essentially in the profession of law and the judiciary.





Several cities host the awards ceremonies from Istanbul to Toledo, from Casablanca to Palermo via Algeria, Tunisia, Marseilles, Belgrade, Verona, Genoa and Podgorica.

The prizes include the Ibn Rushd Prize for Philosophy, the Ibn Sina Medical Award, Zyriab's Prize for Music, which is awarded annually at Al-Najma Al-Zahra Palace in Sidi Bou Said, Tunisia, and a Prize for the promotion of exchanges and press freedom in the Mediterranean communication field named after Hermes, the Olympian God of communication in the Greek mythology.

It is an annual prize established in cooperation with the Tunisian magazine "Réalités" and is presented annually in the Tunisian city of Hammamet.

He also founded in December, in cooperation with the Confederation of Tunisian Citizen Enterprises (CONNECT) and the Investment Bank in France the "Hannon" Prize, named after the Tunisian Carthaginian explorer who invented investment and discovered the Gulf of Guinea.

This is besides the Gerardo de Cremona Translation Award, which he founded in honor of Gerardo de Cremona, the most prominent medieval translator and founder of the Toledo Translation School.

The prize will be awarded in Toledo and in the following year in Casablanca and then in the third year it will be presented in Cremona, Italy.

Commitment to launch Hannibal Prize for Strategic Studies from Tunisia

Mr. Nadir Aziza has a project mainly related to Tunisia. It provides for the launch of a prize for strategic studies called "Hannibal" because of the great need for strategic analysis.

For example, when a development study is carried out, it must draw on strategic studies because they represent the basic infrastructure of each project and this is very important.

Therefore, I wish that one of the Tunisian strategic studies institutions, most notably the Tunisian Center for Strategic Studies will respond to an appeal that we have launched for some time and that is still unanswered to date.

It is not reasonable that a Tunisian organization is not among the founders of the award.

Despite the willingness of Moroccan, Spanish and Italian partners to found the "Hannibal" prize, I am very keen to see it founded from Tunisia.

Tunisia lacks "cultural diplomacy"

Mohamed Nadir Aziz stresses the need to look into Tunisia's treasures. "In modern politics, for example, we can mention the late diplomat Mongi Slim and others, why should we forget these treasures?"

I am looking to serve my country Tunisia and the neighboring countries in the Mediterranean and to undertake an important initiative, which is 'Cultural Diplomacy'. It is very important for the image of Tunisia in the world and for the influence of the Mediterranean countries.

Therefore, the Mediterranean 21 program was founded to draw inspiration from our history and the power of its leap to connect history with the present and the future, and to revive such symbols as Hannibal and Hannon, who represent the treasures of the cultural heritage of Tunisia.

This effort is supposed to enjoy response and attention from the Tunisian authorities concerned without exception.

However, Tunisia lacks cultural diplomacy to enhance its image abroad and to present the true picture of a rich Tunisia with its timeless civilization and figures, which has been and remains the country of openness, tolerance and the crossroads of civilizations."

Writer, historian and founder of “Mediterranean 21” Program, Mohamed Nadir Aziza to “CAWTARYAT”

Tunisia lacks “cultural diplomacy” We are waiting for a response from the Tunisian official authorities

Interviewed by Souhir Chaabani - CAWTAR

Mohamed Nadir Aziza is a writer, poet, historian and author of several books on Arab and African cultures. He is an exceptional Tunisian figure who has made an outstanding contribution to the international cultural scene.

He held a number of important positions, including AU Information Director, Director of the UNESCO Cultural Section for 25 years, President of the Arab European University until 2000, and Counselor of the World Poetry Academy in Verona.

Mohamed Nadir Aziza also served as a diplomatic advisor to the Italian Ministry of Foreign Affairs and Director-General of the Mediterranean Observatory in Rome before founding the Mediterranean 21 Program in 2010.



Mr. Aziza stood out in particular by establishing several international awards and he is a key player in cultural diplomacy.

The Lysistrata award is one of the prizes established by the writer, historian and former diplomat, Mohamed Nadir, as part of the Mediterranean 21 program, in partnership with the Center of Arab Women for Training and Research (CAWTAR).

It is an award for women and men of dialogue who have dedicated themselves to the service of mediation or conflict prevention, out of a desire to live together in peace.

Lysistrata, a prize for mediation in the Mediterranean from Tunisia

Diplomat Mohamed Nadir Aziza considered the Lysistrata Award as the culmination of several awards founded by the Mediterranean Program 21.

Lysistrata was the main character in Greek Aristophanes' comedy. She was a woman who succeeded in leading a women's sex strike in order to pressure their husbands to stop the war between the cities of Athens and Sparta and actually stopped the war. She was, therefore, a symbol of mediation in times of conflict and war.

He added to “CAWTARYAT” that he founded this award with several institutions, notably the CAWTAR Center, which he picked as the first founding partner due to its concern about Arab women's issues as well as the cause of peace.

We then chose Cadmos from Lebanon and “Tapri” from Finland as well as two institutions from France and with them we established this award's founding team.

We chose to present the awards of the first edition in Tunisia and in Beit Al Hikma specifically, following a proposal by Mrs. Sukeina Bouraoui, Executive Director of the “CAWTAR” Center.

12 prizes from Istanbul to Toledo

Mohamed Nadir Aziza talks proudly of the “Mediterranean 21 Program” that he founded in 2010 in Rome.

It is a network of 12 awards to support the excellence of physical and moral persons who have contributed significantly to strengthening cooperation in the Mediterranean region in fields such as philosophy, economy, Architectural design, cultural development, translation, music, journalism, literature, and the right sciences.

They are named after figures who have marked the history of the Mediterranean basin, thus combining the concerns of the present and the prospects of the future without forgetting the roots of the past.

He also pointed out that these prizes are currently awarded in 10 countries of the Mediterranean region.



The war-ravaged continent of Africa, as well as the Balkans, and many other countries and regions around the world, are at the heart of the **Sant'Egidio** Community's concerns and humanitarian commitments.

The Community of Sant'Egidio has also undertaken other humanitarian initiatives, such as assistance to refugees and victims of war and famine in southern Sudan, Burundi, Albania and Kosovo... and assistance to people affected by Hurricane Mitch in Central America or the emancipation of slaves, where this inhuman practice is still in use.



Dr. Ghazi Gherairi, the Ambassador Permanent Representative of Tunisia to the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization and the International Organization of la Francophonie.

He serves as Secretary-General of the International Academy of Constitutional Law. He studied general law at the University of Carthage, the Diplomatic Institute and the Tunis Institute of Politics.

He is also President of the Chair of Governance and Governmental Institutions in the Arab Maghreb in the Euro-Arab Foundation and the University of Granada and was coordinator of the National Conference to Combat Violence and Terrorism and Expert Advisor in the process of writing the Constitution in Yemen and Libya.

Dr. Gherairi was also member of the Committee of Experts of the High Commission for the Protection of the Objectives of the Revolution, Political Reform and Democratic Transition, which was established during the Revolution of January 14, 2011 in Tunis and served as its official spokesperson.

He was also member of the Committee of Experts appointed by the National Dialogue to support the drafting of the new Tunisian Constitution (2013-2014) and the Chairman of the Committee of Experts in drafting the draft municipal and regional elections law.

The late **Mongi Slim** was a Tunisian diplomat and activist who was born on September 1, 1908 and passed away on October 23, 1969. He was appointed Minister of Interior in 1956 in the government of Taher Ben Ammar and afterwards an independent government was formed under the leadership of Habib Bourguiba.



Mongi Slim was the first ambassador of Tunisia in Washington and Canada and a senior delegate to the United Nations. He served as a member of the special United Nations Committee on the problem of Hungary in 1956 and was elected Vice-President of the United Nations General Assembly in 1957. Tunisia was elected in October 1958 as member of the Security Council by 74 votes. In recognition and appreciation of his efforts, peoples of the world elected him as President of the General Assembly of the United Nations on September 20, 1961. ●



Lysistrata Award winners



Born in 1949, **Sheikh Khaled Bentounés** is the initiator of the International Day of Living Together in Peace. His initiative was adopted by the United Nations in December 2017. He is the spiritual guide of the Alawaiya Sufi since 1975 and the honorary president of the Alawaiya International Sufi Association (AISA) and the Muslim Scouts of France which he founded in 1990.

He founded in 1999 the association “Terres d’Europe” (Land of Europe) to be a meeting place between Islam and the Western world contributing to the dissemination of dialogue, peace and mediation. He was one of the founders of the French Council of the Muslim Faith in 2003.

He worked on concrete proposals on major issues of society and helped to establish a large number of associations and organizations for youth, peace and the environment and to lay the foundations for thinking about ways to live together better, most notably the Alawaiya International Sufi Association in 2001.



Dr. Helena Ranta, a forensic expert, holds a doctorate in dental science from the University of Helsinki, Finland. She is currently Principal Investigator, Department of Forensic Medicine, Hjelt Institute, University of Helsinki, Finland and previously served as Chair of the forensic expert team and forensic expert of the same university.

She became well known as a result of her contribution to several international forensic investigations such as the sinking of MS Estonia in the Baltic Sea (1994-1996) and investigation into the killing of 600 people in the Bosnia-

Herzegovina conflict (1996-1997) and investigation into the killing of Finnish soldiers in World War II in 1997. She was also known for her work as a forensic expert in the Racak village killings in the province of Kosovo (1998-2000).

She worked as a forensic expert with the International Federation for Human Rights in Cameroon in 2002 and served as the head of the mass killings assessment team in Baghdad. She has published more than 70 scientific articles in the fields of microbiology, forensic medicine, forensic dentistry and international humanitarian law.



Communauté de
SANT'EGIDIO



The Community of **Sant'Egidio**; the Community of Sant'Egidio was founded in Rome in 1968 with the aim of achieving solidarity and providing humanitarian assistance to people and groups affected by war and conflict. A number of community members have played the role of active and real mediators in conflicts lasting more than ten years, as in Mozambique, or more than thirty, as in Guatemala.

Women and men in the service of reconciliation and coexistence in peace

In a world ravaged by wars and conflicts, women always pay the bill of insecurity and the consequences of war and crisis, while they themselves take the initiative to bring peace. History remembers the names of bright and immortal models of women who have contributed throughout the ages to stopping bloodshed and renouncing violence and hatred for a peaceful and stable life.

Among those remembered in history “Lysistrata” whose name sums up the important role of women throughout the ages in the fight against wars and the peaceful resolution of disputes through mediation. That woman persuaded women of her city to withhold sexual privileges from their husbands as a kind of civil disobedience and occupy the citadel of the city of Acropolis to end the war that ravaged them and their people. Indeed, these women’s efforts culminated in the end of the war by signing a peace treaty between the two rival parties.

Lobna Najjar - CAWTAR

The greatness of what “Lysistrata” did rests in her alliance not only with the women of her city, but also with her foes to make good triumph and bring peace between Athens and Sparta. It also lies in her success in mobilizing women from the both sides and forming a women’s opposition movement, confronting men and debating rulers and advisers and ending up persuading them through arguments and reasoning of the importance of ending the war.

“Now listen to me, everyone. I may be just a woman, but I have common sense, brains, judgment, and good schooling,” said Lysistrata, according to Aristophanes’ play. “You, in Olympia, in Thermopylae, in Delphi (how many other places would I mention if I sought redundancy) spray the same pure water on massacres and form only one family “...

This story on the role of women in conflict resolution and the cessation of wars has inspired the MED21 Mediterranean Observatory to partner with CAWTAR in establishing an annual award for the peaceful settlement of disputes through mediation. The award was named “Lysistrata Prize” and it was launched in December 2017. Dr. Sukeina Bouraoui, Executive Director of “CAWTAR” emphasized on the importance of the award seeing that “the Mediterranean region is a rich area of civilizations but it is also witnessing multiple wars and conflicts. This requires opening the door to peaceful debate and consolidating the values of tolerance, openness and acceptance of the other, which is not an easy task.”

“I think that women have the skills to negotiate, push for peace and renounce wars and conflicts, that is why the prize was named after a woman who rose up against war and imposed security and peace, thanks to her intelligence and ability to negotiate,” she added. The Lysistrata Award is the first initiative of its kind for the Center of Arab Women for Training and Research (CAWTAR), crowning its activities in 2017 activities.

The awards ceremony was hosted by Beit al-Hikma in Tunisia, in partnership with the Institute for Prospective and Security in Europe (IPSE), the Guillaume-Hofnung Mediation Institute, the Centre of Disputes Analysis and their Methods of Solutions (CADMOS) and the Tampere Peace Research Institute (Tapri), in the presence of academic and media figures, representatives of diplomatic bodies, UN, international and regional organizations as well as government institutions.



The award highlights the valuable contribution of moral or physical persons who have contributed through mediation to the peaceful settlement of disputes in the Mediterranean countries and in the rest of the world.

The prize is awarded to persons who dedicated their lives to the pursuit of mediation or conflict prevention, in a desire to live together in peace.

“The meaning of conflict or dispute” is not limited to wars in their traditional sense, but all that has to do with accepting the other, tolerance, dialogue and openness to others, and acceptance of a different view so as to establish social peace,” said the Executive Director of CAWTAR.

CAWTAR has already carried out numerous training courses on mediation, negotiation and nonviolent communication skills for civil society cadres out of its belief in the role played by these structures to consolidate community peace, renounce extremism and reduce conflicts.

In its first edition, the Lysistrata Prize was awarded to five known people from the North and South of the Mediterranean, from the rest of the world, and from Tunisia, including a deceased figure who stood out by his contribution to the peaceful settlement of disputes through mediation.

So, who are the prize-winners?

A few words to begin

Lobna Najjar - CAWTAR

As in any last “CAWTARYAT” issue of the year, the programs and projects of the Center of Arab Women for Training and Research (CAWTAR) take the lead in terms of attention and monitoring, in order to further disseminate our areas of intervention and our latest developments in research, training, networking, mobilization and advocacy.

It is a selection of some projects and programs, as the limitations of the newsletter’s pages do not allow introducing all our activities and events at various levels: national, Arab, regional and international.

It was no coincidence that this issue of “CAWTARYAT” newsletter contains three main themes among the areas of interest and work of the Center of Arab Women for Training and Research (CAWTAR): women and peace, women and justice, women and terrorism.

They are, in my view, three inextricably linked topics. Indeed, there is no peace with the spread of terrorism, in the absence of justice and the rule of law.

Moreover, these themes also refer to some of the Center’s renewed areas of work, on which CAWTAR has started to focus and deepen reflection on, in a move to keep its programs abreast with the various developments experienced by the Arab countries in the past few years and consistent with its new strategic plan.

As countries of the region are witnessing, though in varying degrees, the proliferation of the phenomenon of terrorism and the multiplication of conflicts and disputes that take various forms and dimensions, peace in the world and in region has become seriously threatened.

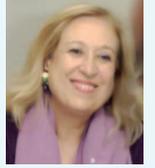
It is a rapidly changing reality that requires more than ever an environment conducive to women’s empowerment based on law, legislation and regulations that equally define the roles and conditions of women and men both within the family and in society.

If we look further at the objectives of “CAWTAR”, which the Center strives to achieve, we will find that it aims through various programs and projects to contribute to establishing a safer environment for women and girls, where all actors strive to reduce conflicts and disputes, achieve equality and uphold justice.

Therefore, a package of programs have focused on women’s issues, security and peace, the fight against violent extremism and the reduction of the most important obstacles that continue to prevent the political, social and economic empowerment of women, girls and young people.

While the Center is keen to make its periodic newsletter “CAWTARYAT” a space to further define its areas of activity and interventions, it is also eager to ensure that it remains a development media platform that allows Arab journalists to write about the most important issues related to the reality and status of women in different Arab countries ●

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research



Dr. Soukeina Bouraoui
Executive Director

The year 2017 was the starting point of the implementation of a new five-year plan of action that will continue through 2021. CAWTAR made from the 2030 Sustainable Development Strategy with its 17 goals and three main dimensions (economic, social and environmental) its general framework of reference.

Within the framework of this plan, CAWTAR has identified priorities for its work and interventions that particularly include achieving a better positioning as a gender reference institution towards achieving its mission of further supporting advocacy programs to change the legislative and institutional framework to make it supportive to women and girls issues and provide a true and unambiguous picture of the different roles and situations of women in the Arab region and beyond.

As a research and studies center, CAWTAR produced knowledge related to the status of women, rights and development, and worked in partnership with prestigious scientific and research institutions and structures. In 2017, five issues were added to its record of publications and releases which reached over 100.

As a training center, capacity-building activities included over 600 civil society activists, women and girls, female and male media professionals and governmental representatives through workshops and training courses on gender and development, comprehensive empowerment of women and girls, financial inclusion and addressing gender-based violence, quantitative and qualitative development of the political and societal participation of women and the role of women in achieving the sustainable development goals and in contributing to the establishment of security and peace ...

Thanks to its previous experiences, the Center has provided technical support in the areas of its competence to many partners and national and regional institutions in the region (research reports, workshops and training courses ...).

In 2017, CAWTAR was able to complete many programs, projects and activities to contribute to the advancement of Arab women's participation in economic and social life and their active involvement in the management of local and

national affairs, most notably training activities and encouraging running for decision-making positions in local body elections. CAWTAR continued to focus on addressing all forms of gender-based violence through research, training and advocacy activities.

The economic empowerment of women and girls was also one of the focal points of the Center's work during 2017, through both monitoring and support of previously completed projects such as projects in Palestine and Tunisia, and through carrying on its existing projects in a number of Arab and non-Arab African countries.

Financial inclusion is considered one of the foundations of economic empowerment, and the Center has paid due attention to it and implemented two projects in this field for the benefit of women and youth in both Palestine and Tunisia.

To encourage environment at the policy and institutional level for women's exercise of their human rights, CAWTAR focused on the role of professional women in the judiciary, in partnership with the International Development Law Organization (IDLO). It also engaged in strategic initiatives and partnerships aimed at strengthening legislation to guarantee the rights of women and girls.

CAWTAR has been working on the development of its supportive institutional mechanisms and has developed the CAWTAR Gender Clearing House and that is thanks to the support of the Arab Gulf Development Program (AGFUND). The Gender Clearing House represents an umbrella for the two electronic platforms: the Electronic Portal of Human Rights of Legal and Human Rights for Men and Women and the "Gender-Based Violence Hub, designed and developed with the support of the United Nations Development Program, the United Nations Women's Fund and the United Nations Population Fund.

It also continues work and advocacy within specialized Arab and regional networks such as the International Planned Parenthood Network, the Arab Council for Social Sciences, the Euro-Mediterranean Women's Foundation (FFEM) and the Francophone University Association (AUF).

In conclusion, it should be reminded that all the programs and projects of CAWTAR aim to contribute to the creation of a safer environment for women and girls, where all actors strive to reduce conflicts and disputes, and women assume more important roles in bringing peace and security with the participation of men. Out of its belief in the importance of this goal, CAWTAR crowned the 2017 achievements by joining the Med 21 initiative to launch the Lysistrata Prize for the Peaceful Settlement of Conflicts through Mediation, which is awarded annually to people who have contributed through mediation in the peaceful settlement of disputes in the Mediterranean countries and in the rest of the world.



كوتريات عدد 67 ديسمبر - كانون الأول 2017
نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث كوثر

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research
Cawtaryat 67 - 2017

- المديرة التنفيذية : د. سكينه بوراوي
- مديرة التحرير : اعتدال المجبري
- رئيسة التحرير : لبنى النجار الزغلامي
- فريق التحرير : سهير الشعباني
سهيلة محمد
شهزاد بن جدو
منى العرفاوي

الأراء الواردة في المقالات المفضاة تعبر عن الرأي
الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوثر

Signed articles do not necessarily
reflect the view of cawtar

CAWTARYAT

7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002
cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org

<https://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch>

<https://www.youtube.com/channel/UCivSHG0eUfcb7yamv5pD3yw>

https://twitter.com/CAWTAR_NGO